



کردستان 2033

أستراتيجية حراك الجيل الجديد لكردستان مزدهر

خطة سنة واحدة - أربع سنوات - خمسة عشر سنة

أقليم كردستان الان امام مفترق طريق مخيف، مفترق طريق يمكن ان يرسم فيه شكل الحكم ل 100 عام القادمة ، مفترق طريق احدهما مظلم والاخر مشرق . مفترق طريق احدهما يقودنا الى نظام سياسي ديمقراطي يحترم فيه حقوق الانسان وحرية الفرد والمرأة وانتقال السلطة والانتعاش الاقتصادي وخلق التعايش المشترك والرفاهية المعيشية تكون من ثمارها. والطريق الثاني يقودنا الى نظام دكتاتوري، نظام بعيد عن كل القيم الانسانية الجميلة ولا تحافظ فيه كرامة وحقوق الانسان فيه ولا يلمس فيه انتقال السلطه وتخيم عليه شبح الحرب والمعانات مع اقتصاد فاشل ومنهار وتكون البطالة والجوع والخراب من ثماره.

أن اقليم كردستان تحتاج الان الى حركة سياسية تغيير مستقبل أمة، وليس الانشغال بأختلاق المشاكل والخلافات بين الناس وتفتقر الى خطط استراتيجية طويلة المدى. اقليم كردستان غير محتاجة لقوة جبانة ومنطوية تعمل كل الوقت لحماية مصالحها، تفتقر الى جرأة اتخاذ القرار، واتخاذ موقف الوسطية بل تحتاج الى قوة تحسم الامور والمواقف.

أن اقليم كردستان العراق محتاجة لقوة فعالة وصاحبة قرار، قوة تصنع الحدث والتغييرات الكبيرة قادرة على حل المشاكل والمعضلات بالحوار البناء مع الحكومة المركزية، قادرة على حسم المشاكل والخلافات العالقة بين الاقليم وبغداد وجعل الدستور العراقي اساساً للتفاهم والحل الجذري للمشاكل العالقة.

اقليم كردستان محتاجة لحركة سياسية تضع نصب غايتها للدفاع عن الجيل الجديد والدفاع عن حق المرأة للمشاركة في القرار السياسي وعدم تقصير دور المرأة في تزيين موائد الرجال والسياسيين، وانما ان تكون لهن الدور الفعلي في القرار السياسي وموقعهم متساو مع موقع الرجل في هذا الشأن.

ومن أجل شعارتها واهدافها فأن حراك الجيل الجديد وكحركة مختلفة عن الاحزاب والتنظيمات السياسية السابقة في اقليم كردستان ومنذ الساعات الاولى لتأسيسها جعلت من شعارها

وهدفها برنامجا" متكاملأ كأستراتيجية ل 15 عاما" وبالاعتماد على العشرات من المستشارين والخبراء اصحاب خبرات لتجد نفسها في ثلاثة مراحل.

لهذا فأن حراك الجيل الجديد وعلى مستوى اقليم كردستان تحاول أن تصبح القوة الاولى، تكسب أصوات الاغلبية من المواطنين وتخلق الاستقرار السياسي في الاقليم وهذا عن طريق تشكيل حكومة الحزب الواحد في الاقليم، حكومة قوية تقودها حزب سياسي واحد لتتمكن هذه الحكومة من تحقيق الخطط والبرامج التي لديها وتعمل على تشكيل حكومة قوية وأنهاء حكومة الادارتين وتعدد المشايخ و الاحزاب والتحزب والحكومة التي تتقاسم السلطة مثل الكعكة بين الاحزاب السياسية وتواجه الفشل.

أن حراك الجيل الجديد لا تبحث عن الاعذار عند فشلها ولا عن شريك تحمله انتكاساتها وانما ترغب أن تلعب دور القيادة في الحكومة وتكون هي المسؤولة واذا حققت النجاح وتحققت الرفاهية للشعب في ظلها فأنها تطالب بالدعم الزائد من المواطنين واذا فشلت في تنفيذ وعودها فعليها الاعتراف بفشلها وسحب يدها عن السلطة.

أن الخطط والبرامج التي لدى الحراك هي ل 15 عاما" القادمة لمستقبل الاقليم وتحتاج للسلام والاستقرار لتنفيذه، لذا فأن مسألة السلام والتعايش المشترك إحدى اهم بنود برنامج وخطط حراك الجيل الجديد وهذا يجد نفسه في اربعة اقسام:

اولا: السلام في اقليم كردستان:

وهذا يأتي بخلق مناخ للتعايش المشترك داخل الاقليم ليس فقط بين المواطنين وانما تشمل كل الاقليات القومية والدينية واعتبار الجميع مواطني الدرجة الاولى وان تكون للمواطن كامل الحقوق والعيش كمواطن، واحترام المواطن على اساس مواظنتهم وليس على اساس الدين والقومية والمعتقدات، ويجب ان يتحقق السلام بين الاحزاب والقوى السياسية ومؤيدي الاحزاب السياسية واننا كلنا مواطنو هذا الاقليم ونحترم ونقدر البعض كمواطن في هذا الاقليم، وأن لاتصل الخلافات بيننا في اي وقت للاقدام على خيانة الوطن والقوى والاحزاب الداخلية وعدم الاعتماد على القوى الخارجية لحسم خلافاتنا، وان تكون مهمتنا الاساسية العمل على تقدم الوطن والتخطي نحو الامام سواء كمواطنين او القوى السياسية وكوادر حزبيه وأن يكون حماية السلام في الاقليم هدفنا ككل.

ثانيا: السلام في المناطق المتنازع عليها:

على الكرد وحكومة الاقليم وكل القوى السياسية ان يعرفوا حقيقة واحدة بأن في اي عصر وزمن لم تقدر أية حكومة وقوة على حل مشكلة المناطق المتنازع عليها بالقوة والحرب والتهديد والدليل والشاهد الاخير كان نظام صدام حسين عندما بلغت تعداد قواته المليون لكنه لم يستطع حل مشكلة كركوك وان تجعل منها على حسب رغبته، لذا فإن خلق السلام في المناطق المتنازع عليها تؤدي الى خلق السلام والاستقرار في اقليم كردستان وخلق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي، وعلى الكرد في تلك المناطق احترام القوميات والمذاهب الاخرى وتقدم نموذج جميل من الحكم والتعايش المشترك بشكل يتمنى كل غير كردي أن يعيش تحت مظلة حكومة الاقليم بحيث اذا تم التصويت في يوم ما على اختيار من يحكم هذه المناطق فإنهم وبكل رغبة يختاروا هذا النموذج من الحكومة، ولحين بقاء سلطة الكرد في تلك المناطق وحتى في حال عودة السلطة مرة اخرى فإنه سوف ترفع خطاب التعايش المشترك الحقيقي وبوجود السلام في تلك المناطق تكون حكومة الاقليم قادرة خلق الاستقرار في الاقليم الى جانب الاستقرار الاجتماعي وهذا يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي في المنطقة لان الحرب والنزاعات لاتنتج غير الخراب والتخلف الاقتصادي للبلاد غير الضحايا البشرية لمواطني الاقليم.

ثالثا: السلام في العراق:

لكي يكون لدينا اقليم مستقر ومتقدم يجب ان تكون هناك علاقة قوية بين الاقليم والعراق، ويجب علينا كلنا معرفة حقيقة وجود اقليم قوي ومتطور منوط بوجود عراق يتوفر فيه السلام والاستقرار، وأن نكون بعلاقة جيدة معه و يكون لهم دولة مؤسسات تتمتع بالاستقرار السياسي لان المراهنة على وجود الحرب والنزاعات في العراق مراهنة ان تكون جارا لدولة يكثر فيها الحروب والنزاعات وهذا يعني بأن إقليم كردستان يكون قريبا من حالات الحرب واحتمالية وصول شرارة الحرب اليه، كحال كيف دخل داعش في العراق ووصل حربه الى الاقليم ايضا" وكيف ضحى الالاف من ابناء الاقليم بحياتهم في الحرب مع داعش، لذا فأن ستراتيجية حراك الجيل الجديد تكمن بوجود علاقة متينة مع عراق ديمقراطي ويكون هناك احترام متبادل لمؤسسات البعض بين الاثنان.

رابعا: السلام على مستوى دول الجوار:

حراك الجيل الجديد تعتقد بأنه لايتحقق أية من النقاط الثلاثة أعلاه (السلام الداخلي – السلام في المناطق المتنازع عليها – السلام مع العراق) اذا لم يكن الاقليم على علاقة قوية وجيدة مع دول الجوار، علاقة على قاعدة احترام المقابل، لان قدر ومصير اقليم كردستان مرتبط مع هذه الدول (خاصة تركيا وايران) ولايمكن التحدث عن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي للاقليم دون أن تكون على علاقة قوية مع هذه الدول وخاصة تركيا وايران ، لذا فأن حراك الجيل الجديد في حال استلام السلطة تحاول تقوية هذه العلاقات وتعمل على ان لا يكون الاقليم في أي وقت جزءا" في التنافس بين ايران وتركيا، وتثبت لنفسه احترامه وموقعه وتحافظ على نفسه ككيان مستقل، وعدم السماح باستخدام ارض الاقليم ضد الدولتين الجارتين، وبالمقابل تحترم هذه الدول سيادة اقليم كردستان وتعامل الاقليم وارضه وشعبه بأحترام ككيان مستقل وذات سيادة، ان تحقيق هذه النقطة سوف تؤدي الى خلق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتقدم البلد، ان بديل هذه النقطة سوف تؤدي الى الصراع والتنافس وفقدان الاستقرار، وعلى حكومة الاقليم ان لاتفكر بهذا الخيار في اي وقت من الاوقات.

أن وجود الاستقرار السياسي والسلام يساهم في خلق الازدهار الاقتصادي وهذه نقطة مهمة لدى حراك الجيل الجديد لان وبدون الانتعاش الاقتصادي لايمكننا أن نضمن ونوعد الشعب بالرفاهية والعيش الكريم، وفي نفس الوقت لايمكننا التحدث عن تقدم البلد وقطاعاته الاخرى كالتربية والصحة والتعليم العالي والبيئة والجيش، لذا فإن واحدة اخرى من الاهداف الرئيسية لحراك الجيل الجديد هو الانتعاش الاقتصادي وكل الرؤى الاخرى التي تؤمن بها تصب في خدمة اقتصاد قوي ومزدهر لاقليم كردستان وبالتالي العيش الرغيد للمواطنين.

في حال استلامنا قمة السلطة فإن حراك الجيل الجديد سوف تطبق وتنفذ برنامج وخطة 15 عاما" في الوقت المحدد لها والتي تكون نتاجها الانتعاش الاقتصادي ورفاهية الشعب والتعاش المشترك في اقليم كردستان.

ان خطط وبرامج 15 عاما" التي هي من استراتيجيات حراك الجيل الجديد مقسمة على ثلاث مراحل مختلفة لكل قطاع والذي يشمل على مراحل (سنة واحدة - اربعة سنوات - 15 سنة) وفي كل مرحلة ولكل قطاع هناك عدد من الخطط والبرامج واهداف وتنفيذ في الوقت المحدد لها.

قطاعات كردستان 2033

أولاً: الحكم

ثانياً: الاقتصاد

ثالثاً: السلطة القضائية

رابعاً: التربية

خامساً: الصحة

سادساً: البيشمركه

سابعاً: البيئه

ثامناً: كركوك والعلاقة بين الاقليم وبغداد

اولا: الحكم او السلطة

الشعب قبل كل شي لذا فان الخطة الاستراتيجية لحراك الجيل الجديد هي الخدمة و حياة المواطنين وهي النقطة المركزية لكل قطاع كردستان 2033 ومتكونة من استراتيجية وتخطيط محكم لقيادة السلطة في اقليم كردستان بشكل تجعل من كردستان من اقليم مهمش ومدين ومنهار اقتصاديا" ال اقليم منتج ومزدهر ومركز اقتصادي مهم في المنطقة، تنفيذ هذه الخطة تكون على ثلاثة مراحل، الخطة القصيرة الاجل لسنة واحدة، خطة متوسطة لأربع سنوات، خطة طويلة الاجل ل 15 عاما"، أن هذه الخطة صممت بالتعاون بين عدة فرق اجنبيه ومحلية مع الاستفادة من المشاريع السابقة لتلافي كل خلل ونقص وحلها بحيث تكون الخطة مناسبة و قابلة للتنفيذ.

النظام السياسي في اقليم كردستان

في خطة وبرنامج كردستان 2033 يكون النظام السياسي لأقليم كردستان برلماني ودستوري ويصبح البرلمان فيها مرجع لكل القرارات الاستراتيجية لكل من السلطات، التنفيذية، التشريعيه، القانون، الصحافة، المجتمع المدني، كخمس مؤسسات مهمة على اساس متوازن ومراقبة السلطات مجتمعة، ولأجل تطبيق هذه القاعدة وبشكل متوازن وتقويتهم، ويجب كشف الاسباب الجذرية التي سببت في اضعاف أداء السلطة وانعدام المؤسسات الوطنية وضعف الاقتصاد والوضع المالي، وايجاد الحلول الاستراتيجية البعيدة المدى لها.

الخطوط الرئيسية لأدارة السلطة في كردستان

أن إقليم كردستان وبعد تثبيت نطاقه بعد سنة 2005 أضحي موقعا" مهما على مستوى المنطقة والعالم ويولي الاهتمام به وله اهميته في أحداث المنطقة، لكنه وبسبب سوء اسلوب ادارته السابقة لم تتمكن من استغلال هذا الموقع المهم لمصلحة الشعب لذا وفي إطار الخطة الاستراتيجية كردستان 2033 تم تحديد الخطوط الرئيسية لأدارة السلطة في كردستان، هذه الخطوط الرئيسية قد وضعت بناءا" على الواقع السياسي والاجتماعي والدستوري لأقليم كردستان وترسم ملامح تقاسم السلطة بين كلتا المنطقتين لأدارة السلطة في اقليم كردستان في هذه الاستراتيجية لمدة 12 عاما" وتشمل فقط السلطة التنفيذية ولا تكون هناك اي تقاسم في السلطات الاخرى، السلطة التنفيذية متكونة من رئيس الاقليم ونائبه، رئيس الوزراء، مجلس الوزراء وكلهم مجتمعهم هم السلطة التنفيذية العليا في كردستان.

الخطوط العامة لنوع نظام الحكم في اقليم كردستان

أولاً": تقسيم السلطات بين عدد من المؤسسات المختلفة بشكل لايسمح على صنع دكتاتور والتقليل من القرارات الفردية ولتنفيذ هذه النقطة يجب تقسيم السلطة التنفيذية بين رئيس الاقليم ورئيس الوزراء وبشكل يحدد لكل منهما مجموعة السلطات المختلفة وكذلك الفصل التام بين سلطات رئيس البرلمان ورئيس مجلس القضاء ومجلس الامن، وتقسيم السلطات والصلاحيات بين المؤسسات الخمسة بشكل تسهم في تقوية نظام الحكم في كردستان.

ثانياً": أختيار رئيس الاقليم والبرلمان يكون معا وينفذ في نفس الوقت، وأن يتم أختيار رئيس الاقليم من داخل البرلمان حتى لايسمح لأية جهة الاستفراد والاستحواذ على منصب رئيس الاقليم ورئيس مجلس الوزراء.

ثالثاً": لمدة 12 عاما" القادمة وفي سبيل التفاهم حول وضع الادارتين في إقليم كردستان ووضع الحلول لها وان يكون شرطا" في حال ان اصبح منصب رئيس الوزراء

لشخص او حزب في أحد من كلا المنطقتين وبالأغلبية يجب أن يكون منصب رئيس الاقليم من حصة حزب آخر وفي منطقة النفوذ الثانية وهذا من اجل خلق التوازن بين منطقتي النفوذ وابعاد كردستان عن الحرب والخلافات السياسية والعمل في نفس الوقت من أجل توحيد كردستان في السنوات 12 القادمة وأن الانتخابات القادمة هو وخلال 12 عاما" تتوحد الإدارتين بحيث لاتشعر أية ادارة بأنها مهملة وتوزع السلطات والصلاحيات بصورة لاتبقى السلطة كلها في منطقة نفوذ واحدة.

رابعاً: لرئيس الاقليم ورئيس الوزراء صلاحية استخدام الفيتو (حق النقض المحدود) ولمرة واحدة لكل مشروع قانون يصادق عليه البرلمان، لكن لو اكتسب المشروع 60% من اصوات البرلمان ففي هذا الحال يلغى حق الفيتو.

خامساً: يتم انتخاب رئيس الاقليم ورئيس الوزراء من قبل البرلمان وكذلك القضاة وقادة البيشمركة ورئيس مجلس القضاء ومجلس الامن ويمنحون الثقة من البرلمان وعلى رئيس الاقليم ورئيس الحكومة تسيير كل صلاحياتهم وتنفيذ كل القرارات.

سادساً: في السنوات الاربعة الاولى من تنفيذ هذا المشروع يتم تغيير أماكن عمل ودوام مسؤولي ادارة كل محافظات اقليم كردستان من منصب وزير وفما دون، وبشكل في سبيل المثال كل المدراء العاميين ضمن حدود محافظة اربيل ينقلون الى حدود محافظة السليمانية وحلبجه او بالعكس، وحتى المدراء العاميين للمؤسسات الامنية وفي سبيل المثال نقل مدير اسايش السليمانية الى دهوك مما ينجم عنه الثقة وخلق القوة المهنية وبهت دور الاحزاب في المؤسسات الحساسة والمهمة وهذا له تأثير على محو ظاهرة الادارتين تدريجياً".

سابعاً: رئيس مجلس القضاء يمتلك أعلى منصب في إقليم كردستان ولايجوز لأي شخص او منصب أن تكون سلطته فوق سلطة رئيس مجلس القضاء وأن مجلس القضاء وأعضاء مجلس القضاء لهم نفس موقع رئيس مجلس القضاء وهذه السلطة

مطلقة تماما" اكثر من كل سلطات اقليم كردستان ولهم ميزانية خاصة تتم تحديدها من قبلهم ولاتطلب موافقة البرلمان أو مجلس الوزراء أو رئيس الاقليم.

ثامنا": سلطة ادارة اعمال الدوائر والمؤسسات الحكومية تنحدر من الاعلى وللاسفل وتطبق على هيئة العمل اللامركزي، بشكل تمنح لمدراء الدوائر والمدراء العاميين والدوائر التي خارج العاصمة الكثير من الصلاحيات وتبقى للوزارات صلاحية اتخاذ القرارات الاستراتيجية فقط حتى يتم تقوية الحكومة الداخلية والدوائر.

تاسعا": لرئيس حكومة الاقليم تكليف قادة البيشمركة من رتبة لواء فما فوق لمسؤولية وقيادة قوات البيشمركة لكن يجب أستحصال موافقة البرلمان على ذلك، أما قيادات البيشمركة دون رتبة لواء فأنهم يشغلون المناصب بموافقة رئيس الوزراء ودون الرجوع الى البرلمان.

عاشرا": رئيس الوزراء ورئيس الاقليم وبالمشاركة يكلفون ممثلي حكومة اقليم كردستان لخارج الاقليم والبرلمان يوافق على تثبيتهم ورئيس الاقليم ورئيس الوزراء يديرون ملف العلاقات الخارجية ويمثلون اقليم كردستان في الخارج وفي المؤتمرات والاجتماعات.

أحدى عشر: رئيس الوزراء يقوم بتعيين قادة الشرطة والاسايش وحسب رتبته العسكريه في اي منصب يتطلب يدعو الحاجة اليه.

أثنا عشر: الاستراتيجية العسكرية تخطط من قبل رئيس الاقليم ومجلس الوزراء تقوم بتنفيذها.

ثلاثة عشر: الموازنة والتخطيط المالي من صلاحية مجلس الوزراء وبمصادقة البرلمان تدخل حيز التنفيذ.

أربعة عشر: هناك ستة صلاحيات رئيسية التي يتم تقسيمها بين رئيس الاقليم ورئيس الوزراء وتتضم بموجب القانون او الدستور، والسلطات متكونه من (القيادة العامة للقوات المسلحة، سلطة مجلس الامن القومي. رئيس السلطة التنفيذية، مسؤول ملف العلاقات الخارجية، مسؤول ملف العلاقات بين الاقليم وبغداد، مسؤول الملف الاقتصادي والموارد الطبيعية للأقليم)

الادارة الجيدة للحكم

من اجل تشكيل حكومة فعالة وتقدم الخدمات للمواطنين يجب ان تشكل هذه الحكومة من قبل المواطنين وتشكل لاجلهم، وكذلك حل الحكومه وسحب الثقة منها تكون برغبة المواطنين، ولتحقيق هذا الهدف لتكون الحكومة فقط في سبيل خدمة المواطنين يجب تثبيت اسس وقواعد الحكم جيدا".

الرؤيا:

نحن كمواطني اقليم كردستان ومن اجل تشكيل حكومة فعالة وتقدم الخدمات للمواطنين يجب علينا المشاركة في العملية الديمقراطية بهدف تحديد ومنح الثقة لممثلي الشعب للمضي على قاعدة حكم سليمة وجيدة.

اسس ادارة الحكم السليمة:

الشفافية

تحمل المسؤوليات

الفعالية

المتابعة

اولاً: الشفافية

يجب اجبار الحكومه لأتباع النظام المفتوح من الشفافية الاقتصادية والاداريه مع المواطنين وممثلي الشعب بهدف خلق الثقة بين المواطنين والحكومة في واجبات ومسؤوليات الوطن وخاصة في الجانب الاقتصادي والمشاريع والخدمات الدائمة ويتأتي هذا من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والقوى العاملة الداخلية لتبسيط اعلى مستوى من الشفافية بشكل ان يكون المواطن على دراية دقيقة للمصروفات والواردات للوطن او لمدينته.

الخطة القصيرة الاجل (الخطة السنوية)

اولاً: انشاء نظام الكتروني شفاف لوزارة المالية وفيه يوضح ايرادات ومصروفات الحكومة وكافة اعضاء البرلمان، او ان تكون اللجنة المتخصصة بذلك الدراية الكاملة ويكون كل المعلومات متوفرة تحت ايديهم.

ثانياً: تنشيط قانون الحصول على المعلومات وانفتاح الدوائر على الصحافة والاعلام.

ثالثاً: نشر المعلومات الصحيحة عن طريق وسائل الاعلام من قبل مجلس الوزراء حول مصروفات وايرادات حكومة الاقليم والحكومة الداخلية من قبل المحافظين وبصورة فصلية حتى عن طريقه يكون المواطنون على علم بتفاصيل الوضع المالي للبلد وتنفذ هذه الفقرة عن طريق القانون بحيث لا تتمكن الحكومة التهرب منها.

رابعاً:" نشر التقارير الفصلية حول مجمل المشاريع والاستثمارات في عموم كردستان وبطريقة الكترونية حتى يكون المواطن في الاقليم على علم بمستوى التقدم وموعد انتهاء كل مشروع واجبار جميع الشركات والمؤسسات الحكومية العمل بموجب هذا النظام وفي احتمال وجود أي ضعف وتلكاً وتوقف العمل في اي مشروع يتم تجديد النظام ويكون بصورة شهرية.

خامساً:" يجب على كل دوائر إقليم تقديم التوضيحات للمواطنين لأي من التعاملات والمعاملات اليومية وبصورة الكترونية وتغيير الاستعلامات لاعطاء المعلومات وتقديم التوضيحات.

الخطة المتوسطة (خطة اربع سنوات)

أولاً:" حكومة الاقليم مسؤولة أمام البرلمان والمواطنين واجهزة الاعلام عن الكشف واطهار ارشيف الكابينات السابقة بهدف العمل العلمي او القانوني والتحقيق البرلماني للحالة الاقتصادية والادارية ، ولهذا الغرض يتم تحديث دائرة للارشيف للاثباتات والوثائق الرسمية لحكومة الاقليم والحكومة الداخلية.

ثانياً:" أجبار كافة الدوائر الحكومية للاعلان عن فرص العمل وبصورة مباشرة ووضع نظام المقابلة والقبول في الدوائر بحيث يكون بإمكان كل مرشح الاعتراض على كل قرار للتعيين اذا رأى ان هناك توجد نوع من اللاعدالة في القبول.

ثالثاً:" وضع نظام الكتروني لكل دائرة خدميه تظهر فيه اعداد مراجعة المواطنين للدائرة، اعداد المعاملات المنجزة. واطهار النشاطات الرئيسية لكل دائرة.

رابعاً:" توضع كل الدوائر الحكومية وبنظام الكتروني أمام تقييم المواطنين لهم ، وبأمكان كل مواطن تقييم اي دائرة من من ناحية الشفافية وانجاز الاعمال والمعاملات والوضوح وكفائتها في انجاز واجباتها، وبموجب هذا النظام اذا تبينت تدنى مستوى اية دائرة الى مادون النصف يتم رأساً تبديل المسؤول عن الدائرة.

خامساً:" على كل دائرة استخدام نظام المراجعة الالكتروني بحيث يكون بمقدور كل مواطن متابعة معاملته عن طريقه حتى يقوم بمراجعة الدائرة عند اتمام معاملته.

سادسا": تكون كل الموازنة والرواتب وحركة الاموال في إقليم كردستان عن طريق حساب مصرفي الكتروني، ولايسمح إجراء اية حركة نقدية وماليه، وهذا يؤدي الى المراقبة الكاملة لميزانية الحكومه ومصروفاتها وايراداتها ومراقبة أموال ورواتب وايرادات المسؤولين وأي مواطن كردستاني آخر.

ثانيا": المسائله

الخطة القصيرة الاجل (سنة واحدة)

اولا": وضع نظام المسائلة والسؤال وقرارات المواطنين لمسائلة مجلس الوزراء من رئيس الوزراء الى الوزير و المدير العام والقائمقام ومدراء النواحي ' بشكل يمكن لكل مواطن طلب مسائلة أي مسؤول من قبل الجهات ذات العلاقة، بشرط توافر جمع التواقيع الالكترونية المطلوبة حول المسؤول المطلوب مسائلة، وعند ذلك تضطر الحكومة الرد على الطلب واتخاذ الاجراءات المطلوبة.

ثانيا" في حال اكتشاف أي ملف فساد أو سوء استخدام المال العام من قبل أي مسؤول يجب على الحكومة فتح باب التحقيق للمدعي العام ولجان البرلمان وبعد اقل من شهر يجب كشف نتائج التحقيق ويتم التحقيق مع الشخص المسؤول وبدون موافقة رئيس الوزراء أو رئيس الاقليم .

ثالثا": بتوقيع ثلث أعضاء البرلمان يمكن استدعاء الوزير او المدير العام او مدراء الدوائر للتحقيق معه من قبل لجان البرلمان.

رابعا": يلزم كافة المسؤولين الحكوميين من رئيس الوزراء الى المدراء العاملين كشف ثروتهم وممتلكاتهم أمام لجنة نراهة كردستان قبل المباشرة بوظائفهم.

الخطة المتوسطة (أربع سنوات)

أولاً: يجب أجباز الوزير والمدراء العامون ومسؤولي الدوائر كشف خططهم السنوية قبل المصادقة على الميزانية أمام لجان البرلمان المختصة وتوضيح تفاصيل خططهم للبرلمانيين.

ثانياً: تقوم دوائر الحكومة المحلية وبالتشاور والاستشارة مع المواطنين بتنفيذ 30% من المشاريع سنوياً.

ثالثاً: يجب على الحكومة المحلية والمسؤولين عدا (مسؤولي الاسايش والقضاة) مقابلة المواطنين والمجالس المحلية للمناطق لغرض توجية الاسئلة والمسائلة وبصورة فصلية.

ثالثاً: الفعالية

الفعالية في الاعمال العامة لأنجاز المجهود اليومي للدوائر الحكومية سبب في الانتعاش الاقتصادي وتقدم البلد، وبموجب هذه الاستراتيجية وفي فترة القصيرة الاجل يتم التقليل من الروتين بنسبة 20% وبعد أربع سنوات يتم تقليل روتين الوقت والاجراءات الادارية الى 50% وفي فترة الخطة الطويلة الاجل (15 سنة) يتم القضاء على الروتين بحيث نجد المواطن قليل من المرات يكون بحاجة لمراجعة الدوائر الحكومية.

الخطة القصيرة الاجل (سنة واحده)

أولاً: مراجعة ومتابعة معاملات كافة الدوائر المحلية والوزارات بشكل يتم ابلاغهم بتقليل الروتين بنسبة 20%.

ثانياً: يتم ابلاغ الدوائر المحلية والوزارات بفتح موقع نشط وفعال وصفحة الفيسبوك لأدراج التعليمات الكاملة لأي نوع من المعاملات التي تتم الدوائر القيام بها.

ثالثاً: تفعل مراكز الاتصالات والبدالات للدوائر للرد على اتصالات المواطنين ونزويدهم بالمعلومات المطلوبة.

الخطة المتوسطة الاجل (4 سنوات)

أولاً:" يجب على الدوائر الحكومية أن تنشر جزء من اعماله على موقع (ويب سايت) حتى يتمكن المواطنون وقبل مراجعتهم انجاز جزء من اعمالهم والتقليل من فترة بقائهم في الدوائر.

ثانياً:" على جميع الدوائر أتباع نظام شفاف واعلام المواطن للفترة المطلوبة لأنجاز معاملاتهم، ولايجوز توقف أنجاز معاملات المواطنين تحت أي ظرف ، ويجب أن يكون لرئيس الدائرة معاوناً حتى في حال غيابه يقوم معاونه بتمشية معاملات المواطنين .

ثالثاً:" جعل معاملات كل الدوائر بموجب نظام (الشباك الواحد) بحيث يتم انجاز معاملات المواطنين بمرة واحدة وبمدة محددة.

الخطة الطويلة الاجل (15 سنة)

في الخطة الطويلة الاجل وفيما عدا معاملات المحاكم والاسايش فإن 80% من معاملات المواطنين تنجر بنظام (اون لاين) ولايحتاج المواطن لمراجعة الدوائر وخاصة الوزارات ويتم أنجاز اكثر من 90% من معاملات الدوائر المحلية حتى يعم التطور والانتعاش كافة المناطق.

رابعاً:" المتابعة

في إطار الخطة الاستراتيجية لكردستان 2033 تقوم حكومة الاقليم بأتباع آلية المتابعة للدوائر وآراء المواطنين والتقارير الصحفية والرد المطلوب لكل الطلبات.

الخطة القصيرة الاجل (سنة واحده)

أولاً: تقوم حكومة الاقليم بأستحداث دائرة للمتابعة ويتم ربطها مباشرة بمجلس الوزراء وذلك لمتابعة كافة المشاريع وقرارات الحكومة وتقدم التقارير الشهرية الى مجلس الوزراء.

ثانياً: تقوم هذه الدائرة وبموافقة رئيس الوزراء بنشر تقاريرها للرأي العام.

الخطة المتوسطة الاجل (4 سنوات)

أولاً: تقوم دائرة المتابعة بتحديث آلية الكترونية شفافة وتؤدي اعمالها بصورة الكترونية.

ثانياً: تقوم هذه الدائرة بمتابعة الخلل والنواقص في أداء الدوائر الحكومية على ضوء التقارير الاعلامية وطلبات المواطنين وتقوم مباشرة بأطلاع الوزراء على ذلك.

ثالثاً: هذه الدائرة لاتتطلب موافقة رئيس الوزراء عند تسليم اي دليل للقضاء من اجل التحقيق اذا تطلب الامر لذلك.

ثانياً: القطاع الاقتصادي

لكي تكون لدينا قاعدة اقتصادية متينة ومزدهرة في إقليم كردستان والتي لم تتمكن السلطة الكردية وخلال 27 عاماً السابقة من حكمها بنائها وتقويتها، وفوق كل هذا فإنها هدمت القاعدة الاقتصادية لإقليم كردستان، وقد قامت حراك الجيل الجديد بالتخطيط لخطة اقتصادية استراتيجية لمدة 15 عاماً.

الاقتصاد في برنامج والخطة الاستراتيجية لحراك الجيل الجديد من أهم قطاعات الرفاهية المعيشية لمواطني إقليم كردستان

الذي يتابعها الحراك ، ان خطة وبرنامج للقطاع الاقتصادي متوزع على ثلاثة مراحل وتقوم بتنفيذ الخطط الموضحة كل حسب المدة المحددة لها، وبأجمالي 15 عاماً للخطة، قسم منهم ينفذ في السنة الأولى وقسم منها في 4 سنوات الأولى والقسم الآخر يتم العمل عليها على مدار 15 عاماً.

الخطط والبرامج الاستراتيجية لحراك الجيل الجديد للوضع الاقتصادي لإقليم كردستان بشكل تحول اقتصاد الإقليم من اقتصاد مستهلك إلى اقتصاد منتج، مع عدم الاعتماد على مصدر واحد للأيرادات وتغييره لأقتصاد يعتمد على مصادر إيرادات عدة عدا الزيادة في إنتاجية النفط والمعادن،، الخطط يسלטون الضوء على زيادة فرص العمل والإنتاج الخارجي والمحلي وزيادة في الإنتاج الزراعي، وبناء البنية التحتية (الطرق، خطوط القاطرات، الكهرباء والماء، المطارات، والمواصلات) الذين يكون عاملاً مساعداً جيداً في انتعاش اقتصاد إقليم كردستان، وكل هؤلاء مجتمعة يساعدون بصورة رئيسية في انتعاش اقتصاد الإقليم في فترة قياسية.

مرحلة السنة الواحدة:

أولاً: استصدار قانون جديد ومعاصر لإنشاء صندوقين بأسماء صندوق الاحتياط النقدي وصندوق الادخار للجيل القادم، هذا القانون يعمل على المال العام وادخار جزء الثروات للأجيال القادمة وابداعه في الصندوق النقدي الاحتياطي وصندوق الاجيال القادمة.

ثانياً: منع احتكار اقتصاد كردستان من قبل الاحزاب السياسية عن طريق القوانين الخاصة ووضع عقوبات قاسية لكل الاشخاص والاحزاب والجهات اللذين يستخدمون سلطاتهم للكسب المادي او الاستحواذ على المشاريع والاستثمارات، سواء كانت لنفسهم أو لأصدقائهم، وأيضاً "تطبيق قانون المنافسة على مقاييس الاسعار المناسبة على غرار المستثمرين أو الشركات، وأيضاً" فترة إنجاز المشاريع من حيث النوعية والجودة، في وقت نجد أن قسم التجار وخاصة (المحروقات، والسكائر، الادوية) محتكرة من قبل الحزبين الحاكمين (الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني) والمسؤولين فيهم، ولايفسحون المجال لأشخاص آخرين المتاجرة به، كل هذا وعدا الاستحواذ على آلاف المشاريع وتراخيص الاعمال الاخرى بصورة احتكاريه.

ثالثاً: تطبيق نظام الضرائب وتنظيمه بطريقة علمية بحيث يكون داعماً " على تقدم البلد وصنع اقتصاد قوي، يعمل بشكل يمكن للمواطنين أن يصبحوا أصحاب أعمال ومشاريع، قانون للضرائب يكون قوي على الاغنياء وخفيف الوطأة على اصحاب الدخل المتوسطة، بشكل يعمل على تقليل الايرادات الضخمة للشركات وأصحاب رؤوس الاموال ويستغل هذه الاموال لمصلحة الطبقات المتوسطة والفقيرة وتطوير وتقديم القاعدة الاقتصادية للبلد وانتعاش القطاعات الاخرى، في وقت وحسب احصاءات مديرية ضرائب توجد 24 ألف شركة مسجلة في الاقليم وآلاف منهم متهربة من دفع الضرائب ولاتوجد لهم ملفات في المديرية العامة للضرائب في وقت يتوجب على الشركات دفع 15% من ايراداتهم للحكومة، لكن تهرب 9 آلاف شركة من دفع الضرائب يلحق ضرراً "كبيراً" بأيرادات إقليم كردستان.

رابعاً:" أستصدار قانون خاص لأعفاء نسبة من الضرائب والرسوم من الشركات التي تصدر 75% من انتاجها لخارج الاقليم او ينتجون المواد التي تحتاج اليها إقليم كردستان او التي تحددها لهم الحكومة.

خامساً:" الحرية التجارية وتنظم بموجب قانون ويلتزم الحكومة به ويدعمه بشرط أن لايلحق الضرر بالمصلحة العامة ويرجع فوائده لمصلحة خاصة.

سادساً:" أستصدار قانون خاص لتشجيع الاستثمار الاجنبي في إقليم كردستان، وفي هذا المجال تقوم الحكومة بتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الاجانب بشرط ان يكون لمصلحة والفائدة العامة ويساهم في الانتعاش الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتدفع الراسمال الاجنبي لأقليم كردستان، في الوقت يوجد 6 مليارات دولار من رؤوس أموال اجنبية في الاقليم والذي يصل الى 13% من اجمالي الاستثمارات في إقليم كردستان في وقت يصل الاستثمار الاجنبي الى 58% في دولة قطر والاستثمار الداخلي يصل الى 42%.

سابعاً:" تشجيع الانتاج المحلي ومنع ايراد المنتجات المنتجة محلياً و التي تكفي حاجة المواطنين بحيث لا يؤثر المنع على أسعار المنتجات والحاق الضرر بالمواطنين.

ثامناً:" أستصدار قانون خاص بالتنقيب واستخراج المعادن، وهذا يؤدي الى تشجيع المستثمرين وتجارة المعادن للتطور والانتعاش، في وقت يحتوي أرض كردستان على كمية كبيرة من المعادن المختلفة لكن وبسبب عدم وجود قانون خاص لايمكن استخراجها ويتم المتاجرة والتنصيع بها، في الدورة الثالثة للبرلمان قدمت الحكومة قانوناً خاصاً للتنقيب واستخرج المعادن وبسبب وجود عدة مشاكل في الدورة البرلمانية الثالثة ادرج في برامج الدورة البرلمانية الرابعة لكن وبسبب تعطيل البرلمان لم يتم أية قراءة وبقي دون النظر فيه لحد الان.

تاسعا": تنظيم النظام المصرفي وتغيير نظام دفع الرواتب من الدفع بالطريقة النقدية ودفعها بموجب الكـارات الكـروني عن طريق المصارف، يوجد في إقليم كردستان (1249481) مليون ومائتان واربعة وتسعون الفا" واربعمائه واحدى وثمانون من يستلمون رواتب من حكومة الاقليم، وأذا تم تحويل رواتب الموظفين الى نظام الكـروني ويحول الرواتب على حساب مصرفي ويتم التعامل بالكـارات المصرفي في معظم اسواق الاقليم والتي يصل اجمالي رواتب الموظفين وبدون نظام الادخار الى (897500000000) دينار (ثمانمائة وسبعة وتسعون مليار وخمسمائة مليون دينار) بموجب النظام البايومتري وهذا يؤدي الى انتعاش وتنشيط القطاع المصرفي.

مرحلة 4 سنوات:

أولاً": التطوير بالقطاع الزراعي والصناعي بشكل يتم استصدار قاتون خاص بهذا المجال وتشجيع المواطنين والفلاحين واصحاب الاعمال والمستثمرين وأصحاب رؤؤس الاموال ومنحهم القروض الصغيرة والكبيرة وتشجيعهم لكي يصبحوا أصحاب اعمال ومشاريع والعمل على تطوير هذه القطاعات وتنفيذ العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وجعل كردستان دولة منتجة، في وقت نجد الان أن نسبة قليلة من الانتاج الزراعي يتم تصديره لخارج البلد مثل (الحمضيات، الفستق، الرمان، البطاطة، العلكة)، ومع كون إقليم كردستان يمتلك أرض خصبة ومناخ واجواء مناسبة لأكثر المنتجات الزراعية وأيضا في مجال الصناعة عدا السمنت والطابوق واسلاك البناء التي يصدرها اقليم كردستان لاتصدر أية منتوجات صناعية أخرى خارج الاقليم.

ثانياً": أن للجيل الجديد الحق أن يكون له عمله الخاص مثل التساوي بين الرجل والمرأة في المشاريع السياسية، وبنفس الشكل يجب ولغرض خلق اقتصاد قوي الاعتماد على الجنسين الى جانب الفئات والشرائح الاخرى في المجتمع.

ثالثاً": ان للجيل الجديد له خطته و رؤياه الخاص و ضد جعل المجتمع شريحة مستلمة للراتب ومعتمدا" عليه مما اصبح سيطر واذل ارادة اكثرية شرائح المجتمع، وفوق كل

هذا ان الجيل الجديد مع التعيين وايجاد فرص العمل والمعامل واتباع نظام الاقتصاد الحر لكل فرد وافراد المجتمع، أن القسم من مواطني أصبحوا موظفين في القطاع العام واصبح هذا الحال عبئا كبيرا على الحكومة،ولا اي انتاج لهم.

يبلغ تعداد مواطني إقليم كردستان حتى سنة 2017 (5 مليون و 895 الف و 52 فردا) و فقط (3 مليون و 70 الف) هم فوق سن 18 سنة ومن هذا العدد هناك (1249481) مليون ومائتان واربعة وتسعون الفا واربعمئة واحدى وثمانون منهم موظفين يستلمون رواتب من القطاع العام والذي يصل الى 40% من اجمالي مواطني الاقليم ، وهذا يعني أن أكثر من نصف افراد المجتمع موظفين في القطاع العام.

رابعا: فتح مراكز التدريب للعاطلين عن العمل في كافة المدن والاقضية والنواحي في إقليم كردستان من أجل تقديم التدريب المجاني بدون مقابل للعاطلين عن العمل لتهيئتهم للعمل في القطاع العام أو أن يصبحوا أصحاب مشاريع صغيرة او تجار.

خامسا: أن فكرة إنشاء اقتصاد قوي يعتمد على خلق المشاريع والاعمال والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة وحرارك الجيل الجديد تعمل على تشجيع المواطنين والشباب والفلاحين والناس العاديون حتى يصبحوا اصحاب أعمال ومشاريع سواء مشاريع صغيرة او متوسطة او الاعمال الحرفية في السوق، بدلا من التفكير بأن يصبحوا موظفين في الدولة وبراتب قليل.

سادسا: بموجب القانون يتم تشجيع المواطنين ويهيء لهم الارضية للقيام بالاعمال الحرة في مجالات الزراعة والصناعة والاعمال الحرفية في سبيل تأمين حياة مرفهة لانفسهم.

سابعاً: التقليل من الصريفات العامة وهذا عن طريق دعم وتشجيع القطاع الخاص واتباع العدالة والمساوات في حقوق وواجبات الاعضاء. مثل موظفي القطاع العام، وهذه الخطوة تؤدي الى التنمية الزائدة في الايرادات العامة، وهذا عن طريق استصدار قانون خاص بالتقاعد واي عامل في القطاع الخاص عندما يصل الى سن التقاعد يتم أحالته على التقاعد مع المساوات في الامتيازات مع موظفي القطاع العام ، وهذا يشجع موظفي القطاع العام الانتقال الى القطاع الخاص وبهذه الطريقة تتم التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة وتزداد إيرادات وميزانية الدولة وتطور البلد.

ثامناً: الاعمال المالية يجب أن يكون بنظام شفاف ولايسمح لشخص واحد ان يقوم بالاشراف المالي في دوائر ومؤسسات الدولة، لذا فإن تطبيق اسس الشفافية المالية والادارية في المؤسسات الحكومية هو الهدف الرئيسي في الخطة الاستراتيجية لحراك الجيل الجديد.

تاسعاً: أستصدار قانون خاص لمكافحة الفساد وأية شركة تستفاد بصورة قانونية وتستولي الاملاك والثروات العامة فانها تحاكم ويتم أستعادة الاملاك والثروات التي استولت عليها الى الملك العام بقرار من المحكمة، وايضا يسحب تراخيص كل الشركات الحاصلات الترخيص التجارية والصناعية بصورة استغلالية وغير قانونية.

عاشراً: تقديم التسهيلات وازالة كل الروتينات أمام الحصول الاجازات التجارية وتأسيس الشركات والمعامل الصناعية وجعل اكثر الاعمال تنجز الكترونياً وجميع معاملاتها تنجز داخل مؤسسة واحدة وخلال يوم واحد.

أحدى عشر: تقديم التسهيلات لمنح الموافقات للمواد والاجهزة التي تستورد لأقليم كردستان والمواد والاجهزة التي تصدر لخارج الاقليم، بصورة يجب ازالة كافة الاعمال الروتينية وتستلم الاجازة خلال يوم واحد.

أثنا عشر: إجراء التغييرات على قانون صندوق الاسكان وتشجيع القطاع الخاص الداخلي لبناء المجمعات السكنية بأسعار قليلة ومناسبة وبأقساط شهرية لمواطني ذوات الدخل القليل والمتوسط، بشكل وفي مدة قياسية يتم التقليل من المواطنين المستأجرين الى اقل من النصف في إقليم كردستان ولا يبقى أي موظف في القطاع العام والخاص يسكن شقة وبيتاً" بالاجار، في الوقت الحالي وبموجب احصائية لتجمع الدفاع عن حقوق المستأجرين توجد في اقليم كردستان اكثر من 75 الف عائلة مستأجرة و 21 الف منهم في محافظة اربيل و 31 الف منهم في محافظة السليمانية وتقريبا" 15 الف منهم في حدود محافظة دهوك و 4 الاف منهم في محافظة حلبجة و 4 الاف في ادارة كرميان وأن الاحصائيات تشير يوميا" الى تزايد هذا العدد بسبب الزواج والتكوين الاسري الجديد والتي لم يتم احصائها.

الثالث عشر: زيادة المشاريع السياحية وانعاش قطاع السياحة في إقليم كردستان خلال مدة خمس السنوات السابقة فقط كان هناك فقط 10 ملايين سائح توافدوا الى اقليم كردستان أي بمعدل 2 مليون سائح لكل سنة، وهذا العدد وبالمقارنة مع دول جوار قليل جدا" التي تتوافد اليها سنويا" 30 مليون سائح، لذا فإن خطة وبرنامج 2033 تتكون ان تزداد عدد السواح المتوافدين على اقليم كردستان خلال أربع سنوات ثلاثة أضعاف.

مرحلة 15 عام:

أولاً: يمتلك إقليم كردستان أجواء مناخية متوسطة اذا مادير بصورة جيدة، وأن وجود مصادر المياه والاراضي الزراعية بالامكان أن يدعموا القطاع الزراعي، لهذا السبب يتم العمل على إعادة أحياء القرى وتوفير الخدمات والتشجيع على التطور وبقوة اقتصادية محلية وأن تكون الحكومة في هذا الحال مساعدة ومدعمة، في الوقت الحاضر تصل نسبة المواطنين الساكنين في المدن الى 81% والسكنين في القرى 19%، وبأحياء كافة القرى وتوفير الخدمات الاساسية من (الطرق. الكهرباء. الماء. المستشفيات. والمدارس) تزداد نسبة سكان القرى وتؤثر على زيادة مستوى الانتاج الزراعي.

ثانياً: بسبب الحروب والنزاعات خلال العقود الثلاثة الماضية التي مرت بها إقليم كردستان واجه القطاع الزراعي اضراراً وخسائر كثيرة وفقدت القرى امكانية الانتاج الكبير، لذا فإن الحكومة تسخر طاقتها في سبيل إعادة الطاقة الانتاجية الزراعية للقرى.

ثالثاً: يقدم لكافة فلاحي القرى في إقليم كردستان التوجيهات العلمية حول التقدم الزراعي وزيادة الطاقة الانتاجية ومواجهة الافات الزراعية.

رابعاً: تكون الحكومة داعمة للفلاحين حتى يتمكنوا من الحصول على أحدث الاجهزة الزراعية وبسعر مناسب وبدون رسومات وضرائب والتي تسهل عليهم العمل الزراعي ورفع الطاقة الانتاجية.

خامساً: يتم تشجيع الجامعات والمعاهد من قبل وزارة التعليم العالي لعمل البحوث الجديدة على القطاع الزراعي في إقليم كردستان واحضار الاحصاءات والمعلومات لقطاع الزراعة حتى يستفاد منها الفلاحين.

سادساً: إدارة المصادر المائية أحد مشاكل القطاع الزراعي ، كافة المصادر المائية وكيفية توزيعهم وبناء السدود الضرورية في المناطق المختلفة يصبح أحد البرامج والاهداف الرئيسية للحكومة لدعم القطاع الزراعي.

سابعاً: التشجيع الزائد لقطاعي الزراعة والصناعة إضافة لدفع القروض فإن الحكومة سوف ترفع الضرائب والرسومات على الاشخاص الذين يعملون في القطاعين، وتوفر الحكومة الطرق السريعة ووسائل النقل المختلفة مثل القطارات للتقليل من تكلفة تصدير منتوجات الفلاحين واصحاب الاعمال الى خارج الاقليم وتغيير اقتصاد كردستان من اقتصاد مستهلك ومتدني الى اقتصاد قوي ومتميز.

ثامناً:" أن إقليم كردستان يحتاج الى اجهزة زراعية متطورة لذا يجب تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المخازن المبردة النقل واماكن تخزين المنتجات الزراعية ، تكون الحكومة داعمة في تسويق المنتجات الزراعية لكي تكسب منتجاتنا الزراعية الماركات والمواصفات العالمية وايجاد أسواق جديدة.

تاسعاً:" أتمام مشروع تسوية الاراضي الزراعية في اراضي إقليم كردستان واعادة تسليمها للفلاحين وتشجيعهم مرة ثانية للقيام بالزراعة في تلك الاراضي.

عاشراً:" أحداث التغييرات في ملكية الاراضي الزراعية وجعل قانون تمليك الاراضي الزراعية من 75 هكتارا" الى 300 هكتار لفسح المجال لتكوين الحقول الكبيرة والانتاج الكبير في الحقول الزراعية.

أحدى عشر: تنشيط وتطوير الاعداديات والمعاهد المهنية والتجارية في سبيل تهيئة الايدي العاملة الفعالة للمعامل والمشاريع الصناعية والتجارية.

اثنا عشر: تنشيط النظام المصرفي لاجتذاب المصارف والمؤسسات المالية والمقرضين المحليين والاجانب لدفع القروض للمشاريع التجارية والصناعية.

ثلاثة عشر: إنشاء المناطق الصناعية الكبيرة في كافة محافظات إقليم كردستان وخارج المتاطق السكنية للمواطنين. بشكل يتم تجميع أكثرية المعامل والمشاريع الصناعية في هذه المنطقة وتوفر لها كافة الخدمات من الطرق والكهرباء والماء وخطوط الانترنت والمواصلات والخدمات الاخرى.

اربعة عشر: تجديد كافة شبكات الطرق في إقليم كردستان وأنشاء الطرق السريعة (هاي وي) لربط محافظات الاقليم مع بعض والتي تصبح مفتاح التقدم والدافع

للانتعاش الاقتصادي وخاصة القطاع الزراعي والصناعي والتجاري وأيضاً إنشاء خطوط القاطرات وربط إقليم كردستان بالخط الحديدي مع بغداد والبصرة وطهران واستنبول وهذا يمهد الطريق لتسهيل نقل المنتجات الصناعية والزراعية الى خارج إقليم كردستان.

خامس عشر: حل مشكلة انتاج الكهرباء وتصلح كافة شبكات نقل الكهرباء والماء وربط مقاييس الكهرباء ذات المواصفات العالية وتغيير طريقة أستحصال اموال الماء والكهرباء من المواطنين كل هذا مجتمعة بعد ضمان الكهرباء والماء الدائم وبدون مشاكل ويكون سندا " رئيسيا" للانتعاش الاقتصادي والصناعي.

سادس عشر: تجديد النظام البريدي في إقليم كردستان وذلك بالقيام بجدد كافة الابنية والبيوت والمحلات والاماكن العامة والخاصة بشكل يتحول من النظام البريدي القديم الى النظام البريدي الحديث على شاكلة الانظمة البريدية للدول المتقدمة وهذا يكون دافعا" للانتعاش الاقتصادي ومواجهة الروتين في معاملات المواطنين بحيث أن أكثر المعاملات تنجز عن طريق البريد

سابع عشر: زيادة انتاجية الاسمنت الى 100 ضعف انتاجية الوقت الحاضر والذي يصل الانتاج السنوي الحالي 9 ملايين طن من الاسمنت لكن خطة 15 سنة القادمة هي رفع الانتاج الى 900 مليون طن سنويا" وهذا في سبيل ملء الطلب الداخلي والتصدير الى المحافظات العراقية الاخرى وخارج العراق.

ثامن عشر: تأسيس وتنظيم وتطوير بورصة كردستان وتنظيم التعاملات الالكترونية لداخل وخارج الاقليم وبين التجار والشركات والمعاملات الالكترونية للمواطنين داخل الاسواق.

تاسع عشر: بسبب الموقع الجغرافي المهم لأقليم كردستان فإنه مناسب أن مركز تجارة النقل عن طريق الطائرات والنقل الارضي لربط اوروبا بأسيا والمستفيد الوحيد في هذا الحال هو اقليم كردستان.

ثالثاً: السلطة القضائية

أحدى الاهداف الرئيسية لمشروع وخطة 2033 هي أستقلالية القضاء في إقليم كردستان ليصبح اعلى السلطات في إقليم كردستان، ولاتعلو أية سلطة على سلطة القضاء وبهذا يتم ترسيخ العدالة في المجتمع وإعادة حقوق المضحين ومسلوبي الحقوق لحقهم.

أحدى اركان دولة القانون والحكم الرشيد هو فصل السلطات وضمان استقلالية السلطة القضائية مقابل السلطتين الاخريتين وخاصة السلطة التنفيذية والسلطة السياسية .

أن مشروع وخطة كردستان 2033 لأستقلالية القضاء مشروع دقيق ومرتب مع البعض في بنوده حسب الوقت وحاجة نقاط اهداف المشروع للوقت بالشكل ادناه واطهار المشروع بالشكل الدقيق بعد ذلك:

خلال سنة واحدة:

أولاً: صياغة كافة القوانين التي تشكل عتبة في طريق أستقلالية السلطة القضائية في إقليم كردستان.

ثانياً: تمييز قانون السلطة القضائية كقانون حقيقي في إقليم كردستان.

ثالثاً: اطلاق الاستقلالية للسلطة القضائية لوضع وصرف الميزانية الخاصة لها .

خلال فترة اربع سنوات:

أولاً: تشكيل قوة نظامية خاصة بالسلطة القضائية لتنفيذ قراراتها وحماية مؤسساتها.

ثانياً: استصدار قانون خاص بحقوق وامتيازات القضاة.

ثالثاً: تنظيم معهد القضاء واسلوب التأهيل وقبول القضاة.

رابعاً: تفعيل مجلس القضاء وتبديل كافة اعضاءه المعينين على أساس حزبي وتبديلهم بأشخاص مهنيين وكفوئين.

خامساً: التطبيق الكامل لاستقلالية السلطة القضائية وأن تكون فوق السلطات وأعادة ثقة المواطنين بالسلطة القضائية.

خلال 15 عاماً:

أولاً: تصفية السلطة القضائية من كافة القضاة المعينين على اساس القاعدة الحزبية واصبحوا قضاة.

ثانياً: جعل كافة النظام القضائي الكترونياً" لأنجاز معاملات المواطنين والقضاء على الروتين.

ثالثاً: إعادة ثقة المواطنين 100% للسلطة القضائية والنظر اليها كأكبر واقوى سلطة في إقليم كردستان.

تفاصيل مشروع كردستان 2033 لأستقلالية السلطة القضائية

استقلالية السلطة القضائية تشمل على قسمين:

القسم الاول: استقلالية السلطة القضائية كمؤسسة .

القسم الثاني: استقلالية السلطة القضائية كأفراد أي كقضاة.

القسم الاول: استقلالية السلطة القضائية كمؤسسة تجد نفسها في اربع بنود:

أولاً:" الاستقلالية الادارية والقرار

ثانياً:" الاستقلالية المالية

ثالثاً:" المساواة في الشكل البروتوكولي

رابعاً:" حماية أمن المؤسسات القضائية

أولاً: الاستقلالية الادارية والقرار

قانون السلطة القضائية رقم (23) لسنة (2007) ينص على كون السلطة القضائية كسلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية لكن في الواقع أن هذه الاستقلالية لم تمارس فعليا" لذا يجب اتباع هذه الخطوات للتطبيق العلمي للسلطة القضائية في إقليم كردستان:

أولاً: جعل قانون السلطة القضائية قانوناً" للسلطة القضائية الحقيقية وتطبيقه عملياً"

ثانياً: مجلس القضاء الذي يقوم بأدارة السلطة القضائية يتألف في الوقت الحاضر من (9) أعضاء يتم إعادة تشكيلهم بشكل يخلو من المحاصصة الحزبية ويكون من أشخاص مستقلين ومتمرسين وجريئين.

ثالثاً: لتنفيذ (النقطة الثانية) يجب فصل المجلس القضائي وخاصة رئاسة مجلس القضاء عن محكمة التمييز، لأن محكمة التمييز عمل مهني وأن القضاة اللذين يصبحون أعضاء فيها يجب أن يتوفر فيهم شروط السن والخدمة المقررة وأن الاشخاص المسنين يصلون لذلك المنصب. لكن مجلس القضاء مجلس اداري ويقع على عاتقه الاعمال الادارية والمكتبية للسلطة القضائية، ويمكن أن يتضمن من أشخاص شباب لهم قابلية الوقوف بوجه تدخلات السلطة التنفيذية والسلطة السياسية، وهذا يعني إعادة صياغة القانون بحيث أن لا يكون عائقاً" أن يكون من بين أعضاء مجلس القضاء قضاة حتى من الدرجة الرابعة واللذين لديهم القابلية والجرأة وعلى نفس الشاكلة فصل رئاسة محكمة الاستئناف كمنصب اداري عن منصب رئاسة محكمة الاستئناف.

رابعاً: آلية وضع مناصب رئيس واعضاء مجلس القضاء يتم بشكل يقوم يسد السبل لتدخلات الاحزاب السياسية والسلطة التنفيذية ويتم ذلك بالانتخاب أو بطريقة أخرى، كذلك لايجوز بقاء رئاسة المجلس ورئاسة محكمة الاستئناف... أكثر من اربعة

سنوات في مناصبهم ورئيس مجلس الحكم يكون بالتناوب سنويا" بين أعضاء مجلس الحكم.

خامسا": قبل مباشرة أعضاء مجلس الحكم يجب مشاركتهم في دورة احترافية أما في داخل البلد أو خارجه، ويجب التعلم في المعاهد والكلية الحقوقية المعروفة عالميا" حول كيفية التعلم للدفاع عن استقلالية ومهنية سلطة الحكم والحكام وكيفية مواجهة التدخلات والضغوطات .

سادسا": تنشيط مراقبة مجلس القضاة على القضاة اللذين لا يتمكنون بدون اسناد جهة حماية انفسهم واستقلاليتهم ومواجهة الضغوطات أو غير كفويين وتنبههم واذا تطلب الامر اعفائهم واسناد القضاة الكفويين والجريئين، وفي حالة تعرض قاضي للضغوطات والتدخلات فأن على مجلس القضاة اصدار القرار اللازم للدفاع عن ذلك القاضي.

سابعا": الحاق المعهد القضائي بالسلطة القضائية وليست وزارة العدل، وأعادة تنظيمه واسلوب قبول الطلبة المؤهلين والمناسبين.

ثامنا": الحاق دائرة الادعاء العام بالسلطة القضائية وتفعيل قانون الادعاء العام ومنح الدور والصلاحية لتلك الدائرة.

تاسعا": تعيين الناطق الرسمي لمجلس القضاة وأيضا" لرئاسة محكمة التمييز لكي يتمكنوا من توضيح الحقائق للمواطنين أو اذا وجدت تدخلات او ضغوطات يعطنها للرأي العام، او نشر التوضيحات عن الملفات التي هي مسار الشكوك والحديث لدى المواطنين وذلك بهدف خلق الثقة بين المحاكم والجمهور، واذا بنيت هذه الثقة فأن الجماهير تصبح في هذا الحال سندا" للقضاء والسلطة القضائية وتسد الطريق

للتدخل في مهامها والقضاة الذين يتمتعون بثقة الشعب يكونون مسندين وجريئين أكثر.

عاشرا: الاعتماد على النظم الالكترونية الجديدة وجعل اعمال الدوائر والمؤسسات القضائية الكترونيا" من أعلى المواقع الى أدناها.

أحدى عشر: أتباع النظام العشوائي في توزيع الوثائق على المحاكم بشكل لاتكون لرئيس المحكمة او القاضي الاول السلطة والصلاحيه أي من الوثائق تسند لأي قاضي.

أثنا عشر: وجود الضمان القانوني بعدم نقل اي قاضي بسبب قرار في ملف أو معاقبته أو عدم نقل الملف المسند اليه للعمل فيه لقاضي آخر عدا الحالات الواردة ذكرها في القانون.

الثالث عشر: اعتبار تدخلات مسؤولي السلطة القضائية جرما" في قرارات القضاة.

ثانيا: الاستقلال المالي

ان الاستقلال المالي يعتبر الدرج الثاني للاستقلالية السلطة القضائية ، وهذا يعني بأن المجلس القضائي هو الذي يحدد الموازنة السنوية لنفسه وهو الذي يخمن رواتب القضاة والمصروفات والاحتياجات المطلوبة للمحاكم والدوائر والمؤسسات العدلية ، ولاتتطلب موافقة أية سلطة أخرى وعند الصرف تقوم هي بصرفها دون الرجوع الى وزارة العدل.

ومع أن قانون السلطة القضائية لسنة 2017 أكد على الاستقلالية المالية لكنه ولحد الان فأن ميزانية السلطة القضائية تقدم من قبل الحكومة الى البرلمان وليست مباشرة

من المجلس القضائي وكذلك في حال صرفها يجب على السلطة القضائية طلب موافقة صرفها عن طريق وزارة المالية ، لذا يجب إعادة صياغة القانون بشكل يضمن وبصورة واضحة هذه الاستقلالية المالية للسلطة القضائية وتكون هي صاحبة القرار في مجال تحديد الميزانية وكذلك في مجال صرفها حسب احتياجاتها.

ثالثاً: المساوات من الناحية البروتوكولية

يجب أن يكون رئيس السلطة القضائية في مستوى رئيس سلطة تنفيذ وضع القانون من جهة الموقع لوضع وتقدير الاستحقاقات المالية لكن الان فإن رئيس مجلس القضاء من جهة الاستحقاقات المالية في مرتبة الوزير لكن من الناحية البروتوكولية يعامل بمستوى مدير عام تابع لوزارة الداخلية.

رابعاً: حماية أمن المؤسسات القضائية

لكي يضمن أمن المؤسسات القضائية وتكون المحاكم محافظين وأن يتمكنوا من اصدار القرارات في أجواء أمنة وبعيدا عن الخوف والانتقام يجب أن يكون أمن المحاكم والمؤسسات القضائية محافظاً من قبل قوة أمنية متخصصة وكفوءة وتكون تابعة للمجلس القضائي واستلام الاوامر منهم ولا يكونون تابعين لوزارة الداخلية ويجب ان يقوم مجلس القضاء بتأمين وتوفير (الاستحقاقات المالية والاسلحة والملابس والتجهيزات) من ميزانية المجلس القضائي.

عدة نقاط مهمة في خطة كردستان 2033 لأستقلالية السلطة القضائية:

أولاً: إعادة تشكيل هيئة الاشراف القضائي وتفعيله، عدا العمل الاشرافي القضائي من الناحية المهنية وعند الاشراف يجب الاشارة الى أهمية ودور وشجاعة القضاة ويجب على المجلس القضائي وعلى ضوء تقارير هيئة الاشراف القضائي التي ترفع له، اتخاذ الموقف والقرار تجاه القضاة وتقديم وترقية الكفوئين واصحاب الخبرة وتنبيه الضعفاء منهم من ناحية الخبرة والاداء او الفاسدين منهم واشراكهم في دورات التعليم

والتهيئة او معاقبتهم اذا تبين بأنهم لا يصلحون للعمل القضائي وابعادهم الى السلك المدني.

ثانياً: يجب إشراك كل القضاة في مؤتمر أو اجتماع سنوي أو مرة لكل سنتين والتباحث في نقاط الضعف للسلطة القضائية والتباحث عن العراقيل الموجودة وأبداء الرأي والتوصيات لتلافيها ومعالجتها.

ثالثاً: تفعيل مجلس الاستئناف في محاكم الاستئناف الاربعة (أربيل والسليمانية ودهوك وكرميان) والموجودة في قانون السلطة القضائية لكن في الحقيقة لاجود لها ويجب على رئاسة محكمة الاستئناف العمل بتوجيهات وقرارات مجلس الاستئناف

رابعاً: تغيير قضاة تحقيق الاسايش سنوياً حتى لا يقعوا تحت تأثير منظومة الاسايش لحين أن يتم إلغاء منظومة الاسايش لأن في الاساس منظومة غير دستورية ولا يتناسب من دستور العراق.

خامساً: اصدار قانون تنظيم الاستحقاق المالي (الراتب) للقضاة حدة لا تتمكن السلطة التنفيذية التلاعب برواتب ومخصصات القضاة بقراراتها الخاصة.

سادساً: معالجة الوضع الحالي لرئيس مجلس القضاء، لانه لا يمتلك الشرعية القانونية وأن الرئيس السابق وقبل أحالته على التقاعد أصدر له أمراً" بأن يشغل منصب رئاسة المجلس القضائي وكالة وهذا عمل غير قانوني.

أستقلالية القضاة كأفراد

العنصر الخامس للسلطة القضائية تتكون من القضاة ، حتى تكون هناك سلطة قضائية حرة ومستقلة وفعالة يجب تربية القضاة بشكل يكونون في مستوى مهنتهم وينظر الى مهنتهم كأنهم رسالة وليسوا موظفين ويعملون من أجل الاستحقاق المالي يعملون ولأجل هذا هناك نقاط مهمة:

أولاً: الاستحقاقات المالية للقضاة: يجب أن يدفع للقضاة راتباً مستحقاً بحيث يتمكن من توفير احتياجاته هو وعائلته بصورة جيدة وتحدد هذا الاستحقاق المالي في القانون ولايمكن السلطة التنفيذية من تقليلها او زيادتها مع تأمين السكن ووسيلة النقل له.

ثانياً: السكن: يجب توفير السكن المناسب للقضاة الذين لايمتلكون محل السكن.

ثالثاً: وسائل النقل: يجب توفير وسائل النقل كالسيارات أو تذاكر السفر بالطائرات للقضاة عند الرحلات الرسمية أو أية وسيلة نقل أخرى عند الحاجة.

رابعاً: تنشئة وتطوير القضاة: يجب أن يلجأ المعاهد القانونية للقضاة وخبراء القانون لألقاء المحاضرات وتنظيم الندوات لعدة سنوات حتى تتمكن من تخرج عدة دورات من القضاة الكفوئين و أساتذة أكفاء.

خامساً: أهمية محاضرات المعاهد: يجب الاهتمام بمحاضرات ودروس المعاهد ونوعية واجبات الحكامو حقوق الانسان وتنشئة جيل من الحكام المستقلين والغير المنحازين لأية جهة.

سادسا": نوع الحكام أو القضاة: هناك في إقليم كرستان قضاة جيدين وكفوئين لكن لا يخلو من القضاة الغير الجيدين ادخلوا في السلطة القضائية بسبب الصراعات الحزبية وبالدعم من جهات معينة، لذا يجب القيام بعملية فرز وتصفية للقضاة والذين لا يتوفر فيهم شروط القاضي بجب ابعادهم.

سابعا": القضاة الباقون: يجب مشاركة القضاة الباقون في دورات إعادة التأهيل مثلما حصلت في بلدان الكتلة الشرقية عندما اسقطت انظمتهم وتبنوا النظام الديمقراطي وأشتركت القضاة في دورات اعادة التأهيل والبناء بمساعدة المعاهد القضائية الدولية المشهورة.

ثامنا": الاهتمام بالتعليم وفتح دورات سنوية: الاهتمام بالتعليم والتطوير المستمر، وهذا يعنى فتح دورات سنوية للقضاة الذين هم دون المستوى المطلوب أو عليهم ملاحظات.

تاسعا": تأمين الحماية او الحرس الخاص: تأمين عدد من الحراس الشخصيين للقضاة حتى يتمكن من أداء مهامه في موقع عمله ومكان أستراحته في أجواء هادئة وأمنة وليتمكن من إصدار القرارات دون تردد وخوف من الانتقام.

عاشرا: إعادة كتابة قواعد وأسس العمل القضائي والمصادقة عليها من قبل القضاة.

أحدى عشر: توفير الاستحقاقات المالية المناسبة للمنتسبين والموظفين المساعدين في أعمال القضاة.

ثاني عشر: يضمن قانون السلطة القضائية بقاء القضاة في مناصبهم وعدم عزلهم لحين
أحالتهم على التقاعد عدا الحالات الواردة في القانون.

توفير عدد من الاحتياجات المهمة لضمان استقلالية السلطة القضائية:

بالإضافة الى توفير الاحتياجات للاستقلالية السلطة القضائية كمؤسسات وأفراد
فأن هناك عدد من الاحتياجات الأخرى لا يمكن بدونهم الحديث عن استقلالية السلطة
القضائية وسيادة القانون وهي:

أولاً: وجود دستور معاصر وديمقراطي ويعترف بفصل السلطات ويضمن فيه
استقلالية السلطة القضائية

ثانياً: تشكيل المحاكم الدستورية من القضاة المستقلين والمهنيين.

ثالثاً: نزع سلاح الأحزاب وتشكيل قوة أمنية قوية ومتخصصة وغير موال لحزب او
جهة.

رابعاً: تشكيل قوة بوليسية قضائية بالعدد المطلوب لتنفيذ قرارات واوامر القضاة وأن
تكون هذه القوة تابعة للسلطة القضائية في جميع أوجهها.

رابعاً: قطاع التربية

التربية إحدى القطاعات المهمة في تطور المجتمع وتقدمه، في برنامج وخطة كردستان 2033 تولي الأهمية الخاصة بقطاع التربية وهيأت لها برنامجاً متكاملًا بالاستعانة بالعشرات المستشاريين والمتخصصين ولهذا البرنامج عدة أهداف خطط له لمدة سنة واحدة وأربعة سنوات و15 سنة ليتحقق كلها.

السنة الواحدة:

أولاً: إعادة النظر في كافة القوانين الذين يشكلون عقبة أمام الإصلاح التربوي وفرز القوانين التي تمهد الطريق للإصلاح في النظام التربوي.

ثانياً: إبعاد كل المدراء والمسؤولين التربويين الذين أستلموا مناصبهم بصورة غير مستحقة على أساس حزبي وأملأ أماكنهم بأشخاص مستحقين ومؤهلين.

ثالثاً: إبعاد التدخلات الحزبية من كافة الأوساط التعليمية ونقابات المعلمين بموجب القانون.

رابعاً: التحقيق والمعاقبة الشديدة لكل الذين يتجهجون على المعلمين أو المعلمين الذين يستخدمون العنف ضد الطلبة.

أربع سنوات:

أولاً: فتح مراكز التدريب والتأهيل للمعلمين، ويجب أن يشترك كل المعلمين سنوياً في دورتين للتعليم والتأهيل.

ثانياً: جلب مدربين وخبراء أجنب متمرسين لتعليم وتدريب المعلمين على أحدث الانظمة التربوية.

ثالثاً: إصدار قانون خاص لحماية حقوق المعلمين واستحقاقاتهم المالية و تنظيم ظروف معيشتهم.

رابعاً: زيادة ميزانية نظام التربية بالمقارنة مع القطاعات الاخرى.

15 سنة:

أولاً: الكف عن الدوامين في مدرسة واحدة وأكمال بناء المدراس الجديدة لعدم بقاء الدوامين وأحتواء كل صف على 20 طالبا فقط.

ثانياً: تغيير وتجديد كافة المناهج الدراسية للمراحل المختلفة وتقريبها للمناهج العالمية الجديدة.

ثالثاً: فتح رياض الاطفال والمدارس الابتدائية في كل قرى إقليم كردستان وتأمين وتوفير المعلمين المطلوبين لهم.

رابعاً: رفع مستوى التعليم ونوعية نظام التربية في إقليم كردستان مثل البلدان المتقدمة.

تفاصيل خطة وبرنامج كردستان 2033 لقطاع التربية:

أولاً: التربية في سبيل تطور الثروة البشرية :

أكبر رأسمال التي يجب على الحكومة تحقيقها هو الرأسمالي المعيشي على مستوى الثروة البشرية هي تهيئة الانسان من الوجة التربوية والتعليمية والنمو الجسدي والفكري. واجب مهم تصب في مصلحة المجتمع حاضرا" ومستقبلا" ويجني أفراد المجتمع فوائدها بالاضعاف في المستقبل القريب والبعيد ، تطوير وتنشئة والاهتمام بالثروة البشرية تبدأ بقطاع التربية وهذا يعني الاهتمام بالوطن والطبيعة والبيئة، يعني صنع مواطن منتج ومسؤول وحر والذي في نفس الوقت يصبح صاحب حق وواجب تكوين الراسمال البشري يعني البناء لاجل المستقبل، يعني العمل في سبيل الاستقرار الامن الاقتصادي والامن الوطني وبناء العلاقات المدنية والحضارية مع الدول الاخرى.

في سبيل هذا تأتي في خطة كردستان 2033 التأكيد على زيادة ميزانية التربية بشكل تكون ضامنة لبناء اساس تربوي مناسب وتأمين أجواء مناسبة للمعلمين والتربويين في مجال التربية.

ثانياً: بناء القاعدة التربوية واصلاح الهيكل الاداري في المدارس حسب المقاييس العالمية:

مع ان المتدربين والمعلمين الى جانب برنامج التعليم قاعدة لكل مشروع تربوي، لكن كل خطة وبرامج للاصلاح تبقى كشعار مجرد اذا لم يهيأ لها أساس تربوي مناسب ومقارن بالمقاييس العالمية.

أولاً: وضع خارطة وطنية لزيادة اعداد المدارس ومراكز التربية من رياض الاطفال الى مرحلة الاعدادية واتاحة المجال لكل طفل وشاب الفرصة المناسبة للتعلم وتكوين نفسه بدون تفرقة، في الوقت الحاضر يصل عدد الطلبة في اقليم كردستان الى (1,650,000) طالبا" ويتوقع من خلال تنفيذ هذه الخطة خلال 15 عاما" ان يصل العدد الى مليوني طالب، وفي الوقت الحاضر توجد (6480) مدرسة وأن (

4400 مدرسة منها بدوام واحد و (2000) مدرسة بدوامين و (80) مدرسة بدوام واحد، في وقت ولكي تكون كل المدارس بدوام واحد وفي كل صف 20 طالبا" يحتاج إقليم كردستان الى (13500) مدرسة وهذا يعني بأن إقليم كردستان يحتاج في الوقت الحاضر الى (7000) مدرسة اخرى وبنسبة 6 صفوف لكل مدرسة وتختلف بموجب قلة اعداد الصفوف في المدن وخارجها، لكن وخلال 15 السنة القادمة نحتاج الى 17 الف مدرسة اي بمعنى 10500 مدرسة اخرى بالقياس بالعدد الموجود حاليا".

ثانياً: الزام القطاع الخاص الى جانب القطاع العام ببناء المدارس ومراكز التربية.

ثالثاً: تشجيع أصحاب رؤوس الاموال على بناء وفتح دور الحضانة ورياض الاطفال والمدارس وتقديم التسهيلات لهم واعفائهم من الرسوم والضرائب.

رابعاً: أن تكون اعداد المدارس ومراكز في مستوى تجري فيها دوام واحد والعمل على القضاء على ظاهرة تعدد الدوام في المدرسة الواحدة .

خامساً: أن يكون لكل متعلم حصته وبالامتار المربعة، من مساحة الصف، الكافيتريا، الملعب، مكان الاستراحة والحديقة.

سادساً: يكون لكل من المعلمين واعضاء الهيئة التعليمية أيضا" حصتهم وبالامتار المربعة من مساحة المكتب ومكان الاستراحة في المدرسة.

سابعاً: يجب ان لايتواجد في الصف الواحد أكثر من 20 – 25 طالباً ، لان الصف المزدحم يؤدي الى ارهاق وتعب المعلم ويؤثر سلبياً على نفسية وقابلية واستيعاب الطالب.

ثامناً: توفير المكتبة. المختبر العلمي، قاعة الكمبيوتر كجزء من اساسيات المدارس.

تاسعاً: توفير القاعة المغلقة الكبيرة، خاصة للرياضة، للفن والرسم، الموسيقى، المسرح، ونشاطات المناسبات.

عاشراً: يجب أن لاتبقى التفرقة الدرجية في الخدمات بين المدارس وخاصة بين مدارس المناطق الغنية ومدارس المناطق الفقيرة .

احدى عشر: العمل من أجل رفع مستوى المدارس العامة الى مستوى المدارس الخاصة والنموذجية ولايبقى أي فرق وتمييز بينهم.

أثنا عشر: أحداث أعمال ومشاريع مشتركة بين وزارة التربية والوزارات ذات العلاقة مثل وزارة التعليم العالي ووزارة التخطيط ، من أجل وضع البرامج الاستراتيجية في مجال الاهتمام بالثروة البشرية وتطويرها مستقبلاً".

الثالث عشر: إعادة تنظيم وهيكله وزارة التربية والمؤسسات التربوية بشكل متناسب مع النظم الدراسية الجديدة وروح العصر والاستفادة من تجارب الدول التي اكتسبت التقدم السريع في مجال التربية.

رابع عشر: تصفية وتنقية العقلية الادارية التربوية من ديوان الوزارة وحتى ادارة المدارس من الروتين والافكار والانتماءات السياسية والحزبية ، ومنع كل انواع استغلال المناصب من قبل كوادر الاحزاب وتكتلات اصحاب المصالح عن طريق التغيير المستمر للمناصب والمسؤوليات.

ثالثا": برنامج المراقبة من مرحلة رياض الاطفال والابتدائية:

وضع برنامج يعمل على النمو الجسدي والفكري لاطفال رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية حتى يتم تهيأتهم وتأهيلهم للمراحل القادمة، وهذا يعني بأن مرحلة رياض الاطفال تكون منظمة مثل مرحلة الابتدائية وتكون الحكومة ملزمة لتوفير الارضية الملائمة لهذا البرنامج في كل منطقة وقرية ومحلة وتأمين وسائل النقل مع توفير وجبات الاكل والمستلزمات الاخرى التي من شأنها تقوية القابلية الفكرية والبدنية للطفل. بشكل يجب أن يقضي الطفل أكثر ساعات النهار في روضة الاطفال أو الابتدائية ' وبالانتهاء من هذه المرحلة يكون الطفل قد تعود مع القراءة والكتابة والرسم وأكتسب التربية الجسدية وأستعد نفسه نفسيا" للمراحل القادمة.

رابعا": الاهتمام بشخصية الطفل:

مع تعود الاطفال على حقوقه كأنسان حر وواجباتهم أمام العائلة والمجتمع وأصدقائه كشخص مسؤول ' فأن حراك الجيل الجديد لها نظرة أنسانية أخرى والتي يجب أن يتوفر في رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية وتثبت في مرحلة المتوسطة والاعدادية ، انه النظر الى الانسان كفرد بشكل أن يكون لكل طفل كفرد صاحب خصوصية في اطار تعين له ويجعله مختلفا" عن الاطفال الاخرى، حراك الجيل الجديد تنظر الى المدرسة كمعسكر وتنظر للطلبة كجيش وتقييم المعلمين كضباط ، ولها أيمان بنظام تعليمي وتربوي على قاعدتي حرية الافراد كأشخاص ومسؤولياتهم كمجتمع صغير تجاة المدرسة.

خامسا": تعلم الواجبات الى جانب تطبيق الحرية:

حرك الجيل الجديد توجه الاطفال بشكل حتى يعرف بأنه الى جانب حرياته كفرد عليه مجموعة من الالعباء والواجبات

ويعرف بأن حرية الفرد محدودة ومحاطة بحريات الاخرين، في سبيل هذا تعمل على شبكة من العلاقات الاجتماعية بين الاطفال لكي يهتموا بأحتياجات الاطفال الاخرين، حتى يخلق فيهم مواقف وعلاقات مقابل الناس الاخرين والمجموعات الاخرى، وأيضا" الاحساس بالمسؤولية أمام البيئة، بهذا الشكل يتم تربية الطفل وتنشأته ليكون في المستقبل مواطنا" منتجا" ويشترك في صنع القرار.

سادسا": الطلبة كمركز لمشروع التعليم:

اولا": الطالب ليس شخص يأخذ العلوم من المعلم فقط ويحفظ المواد الدراسية ، وإنما أن يكون لديه ولنفسه تفكير وتوجه خاص، في سبيل هذا يجب أن يكون للطالب تقييم من قبل المعلم ليس فقط على أساس حفظه للمواد الدراسية والمتابعة، وإنما على أساس المسؤولية والتفكير.

ثانيا": العدالة في التعليم وبعيدا" عن أساس الجنس والقومية والدين والمنطقة وشرائح المجتمع.

ثالثا": التحقيق والمسائلة في أشكال والخروقات العلمية والادارية في كل مراحل الدراسة.

رابعا": خلق نوع من العلاقة بين الطالب والكتاب وتعليم الطالب على القراءة السريعة ويتعلم الطالب على عمل تقييم للكتب.

خامسا": تشجيع الطالب على الابداع العلمي والفني والادبي وتقديم الهدايا السنوية على المستوى الوطني والمحافظات والمدارس للطلبة المبدعين.

سابعا": المعلم كمربي وصديق للطالب:

المعلم طرف مهم من عملية التعليم ، حراك الجيل الجديد تعمل على منح المعلم الموقع والاهمية للمعلم بشكل تطبع لدى الطالب صورة المعلم كصديق مخلص وخلق جو اجتماعي مناسب بين الطالب والمعلم في هذا المجال تعمل الحراك ل:

أولاً": توفير الراتب والموقع المستحق للمعلمين وتأمين السكن للمعلمين وعوائلهم.

ثانياً": تشجيع الاشخاص المتوقفين في جميع المجالات التخصصية وحملة الشهادات العليا ليصبحوا معلمين في المراحل المختلفة للدراسة ولايلقي المحاضرات فقط في الجامعات والمعاهد.

ثالثاً": يجب على المعلم وقبل أن يحصل على هوية المعلم أن يشارك في عدة دورات التدريب والتنمية حسب المقاييس العالمية ويجري معه عدة لقاءات علمية.

رابعاً": وضع برنامج تعليم مستمر للمعلمين داخل وخارج الوطن لان المعلم المتفوق يبقى دائما مثل الطالب يحتاج للقراءة والتعلم.

خامسا": أن يمنح للمعلم أجازات مناسبة ولايتعب أكثر من طاقته.

سادسا": تكريم المعلمين والمربين النموذجين سنويا وتقديم الهدايا لهم وخاصة الذين يبدعون في مجال التعليم وينشأون العلاقات الجيدة مع الطلبة.

ثامنا": الاصلاحات في مجال برامج التعليم:

أولاً": أتباع فلسفة تربوية والاستفادة من تجارب الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال التربية بهدف الاصلاح وإعادة صياغة برامج التعليم.

ثانياً": الاستفادة من برامج التعليم للدول المتقدمة وخاصة في مجال العلوم الطبيعية والرياضيات.

ثالثاً": تزيين الكتب الدراسية بالصور الملونة حتى تجذب أنباه الطالب.

رابعاً": أستعمال الكمبيوتر واجهزة العصر الجديدة مثل الداتاشو عند القاء الدروس والمحاضرات في جميع المراحل.

خامساً": الاهتمام بالمستوى العلمي والذكائي للطالب على اساس التفكير والبدئية السريعة، وعلاج وحل العقبات العلمية بموجب مقاييس (أي كيو).

سادساً": الى جانب اللغة الكردية يجب الاهتمام باللغتين العربية والانكليزية وعلى النظام الجديد لتعليم اللغات والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وفتح الدورات المستمرة للمعلمين بأشراف مستشارين متخصصين.

سابعاً: البرامج العلمية تعد وتقدم باللغة الانكليزية الى جانب احضار القواميس الانكليزية – الكردية – العربية على نهايات كل برنامج ، حتى يتألقم الطالب مع اللغات العالمية وعدم نسيان والابعاد عن اللغة والتراث المحلي.

ثامناً: قلع جذور الافكار الدكتاتورية والشوفينية والدينية والمذهبية والافكار التعسفية في مفردات الدراسة.

تاسعاً: الاهتمام بالسفرات والرحلات العلمية للطلبة لكل المراحل المختلفة ، لغرض تعويدهم على الطبيعة والاثار في كردستان وتبادل المعلومات بين المدرسة والمؤسسات التربوية في المحافظات والمناطق المختلفة من كردستان.

عاشراً: الاحتكاك والتقارب مع وزارة الثقافة والايوساط الاجتماعية والثقافية لتعويد وخلق روح التقارب مع ديالوك والانواع واللجهات المختلفة للغة الكردية.

أحدى عشر: الاهتمام بالتعددية واحترام التقاليد والعادات المختلفة، واحترام الاقلية الاثنية والدينية بحيث يكون لهذا صدى للمعلمين والتربويين في البرامج التعليمية.

خامساً: قطاع الصحة

قطاع الصحة من أهم القطاعات الضرورية في حياة المواطنين ، لكن هذا القطاع في إقليم كردستان وكالقطاعات الأخرى

وبسبب سوء الإهمال في الإدارة الحقت بها أضراراً وآلاف من المواطنين أصبحوا ضحية وسوء وتخلف قطاع الصحة في إقليم كردستان .

لكي يكون لنا مجتمع مرفه وصحي يجب الاهتمام بقطاع الصحة لهذا ان برنامج وخطة كردستان 2033 قد وضع خطة استراتيجية خاصة لقطاع الصحة في إقليم كردستان بحيث ان النظام الصحي في الاقليم يصل مستوى متقدم ويصل الى مصاف النظام الصحي للبلدان المتقدمة.

ان الخطة والبرنامج مبني على أساس رفع نوعية الخدمات الصحية بدءاً من توفير العدد المطلوب من الاطباء والادوية ذات المواصفات العالية والمستشفيات المطلوبة وكافة المستلزمات الطبية حتى لا يحتاج مواطنو الاقليم لاختذ العلاج الصحي للسفر الى خارج الوطن.

أن خطة وبرنامج كردستان 2033 للقطاع الصحي تتوزع على ثلاثة مراحل وتنفذ في الوقت المحدد لها ، لكن المراحل الثلاثة هي مكتملة بعضهم للبعض وبتحقيقهم فإن النظام الصحي في اقليم كردستان يصل الى أعلى المستويات ومثل الانظمة الصحية في البلدان المتقدمة.

خلال سنة واحدة:

أولاً: تقدير وتقييم المهن الصحية بأنواعها الأربعة الاطباء ومساعدو الاطباء والمرضى والعمال الذين يعملون بنوبتين، فعندما نقدر ونهتم بهذه الشرائح الأربعة وخاصة الاطباء لان مباشرة يخدمون المواطنين وواجباتهم مكملة للبعض إضافة لكون الاطباء رأسمال للوطن.

ثانياً: اصدار قانون خاص بنشر التوعية الخاصة ومنع السبيل ومواجهة الادمان على المواد المخدرة.

ثالثاً: نشر التوعية لمواجهة انتشار الامراض الجنسية الصحية والقابلة للعدوى.

رابعاً: اصدار قانون حول المحافظة وحماية الاسنان وبمستوى عال، وتكون كافة الخدمات الخاصة بالاسنان ومعالجتها مجاناً لسن 18 سنة.

خامساً: منع احتكار استيراد الادوية بموجب قانون بهذا الصدد، مثلما نرى في الوقت الحاضر محتكر من قبل الحزبين الحاكمين في الاقليم.

سادساً: تغيير كافة كافة المسؤولين وأجهزة الرقابة والسيطرة للمواد الغذائية، ووضع أشخاص متخصصين ومدربين وأصحاب خبرة جدد من أجل قطع السبل عن توريد أية مادة غذائية مضرّة بالصحة الى إقليم كردستان عن طريق المنافذ الحدودية.

سابعاً: نشر التوعية الثقافية قبل مرحلة الحمل للنساء وتثقيف النساء قبل مرحلة الحمل وفي مرحلة الحمل.

ثامناً: تشجيع الامهات على الرضاعة الطبيعية ونشر التوعية على تغذية الاطفال الخدج على الرضاعة الطبيعية.

تاسعاً: إصدار قانون خاص بتولي الاهمية لمرحلة الحمل لدى النساء ومرحلة الولادة والرضاعة وصحة الاطفال وخاصة الاطفال الخدج والرضع.

عاشراً: تشجيع الامهات على الولادة الطبيعية وتوفير أجهزة العمليات للأمهات في الحالات التي تتطلب ذلك.

مرحلة الاربع سنوات:

أولاً: التقدم والتطور بأمكانيات الممرضين وتوفير فرص التدريب وتعليم العلوم الطبية الجديدة، لكي يصبحوا مساعدين حقيقيين للأطباء.

ثانياً: العمل على أن لانجعل من مرض أي انسان في إقليم كردستان سبباً في عدم استقرار وقلق لدى عائلته.

ثالثاً: الرفع في مستوى جودة ونوعية الادوية و المستلزمات الطبية ووضع هيئة جديدة متدربة لكافة أقسام السيطرة النوعية للأدوية.

رابعاً: يتم بموجب القانون تنظيم المخصصات والاستحقاقات المالية للأطباء والكوادر الصحية ليكون في مستوى يتناسب مع توفير سبل معيشة جيدة لهم ليتمكنوا من التفرغ بأنفسهم لمهنتهم.

مرحلة 15 سنة:

أولاً: تطبيق خطة الضمان الصحي وأن يكون لكل شخص الضمان الصحي كمثل الذي يوفر كمية كبيرة من الاموال في المصرف وهذا الضمان يصبح سبباً في تأمين الحياة للمرضى، حتى لا يلجأو بسبب مرض بيع أموالهم وممتلكاتهم وصرفها في مستشفيات الدول الخارجية لعلاج أمراضهم.

ثانياً: العقل السليم في الجسم السليم، للحصول على هذه المعادلة الصحية يجب الاهتمام بقطاع الرياضة وتوفير المناطق الخضراء لممارسة الرياضة في المناطق الفقيرة والمناطق البعيدة مثلما موجود في المدن والمناطق المتطورة .

ثالثاً: تأمين العدد المطلوب من الاطباء لمواطني إقليم كردستان في وقت هناك في إقليم كردستان 11 طبيباً لكل 10 آلاف شخص بينما نجد كدولة مثل استراليا هناك 48 طبيباً لكل 10 آلاف شخص، وفي دول الاتحاد الاوروبي 33 طبيباً لكل 10 آلاف شخص، ولهذا السبب ولكي يصل إقليم كردستان الى مصاف دول الاتحاد الاوروبي نحتاج الى 13800 طبيباً آخرين وأذا اردنا أن نكون مثل استراليا فأنا نحتاج الى 22800 طبيباً آخرين، هذا عدا الزيادة السنوية للسكان والتي نحتاج لزيادة كل 10 آلاف شخص الى 48 طبيباً جديداً، أن برنامج وخطة كردستان 2033 قد وضعت التخطيط الكامل لهذه النقطة المهمة وخلال 15 عاماً القادمة سوف نعمل على رفع أعداد الاطباء الى المستوى المطلوب والى القياسات العالمية في الدول المتقدمة في إقليم كردستان أيضاً.

رابعاً: تنظيم وتغيير كافة المناهج في الكليات الطبية وفتح دورات التدريب بالاعتماد على متخصصين في الجامعات العالمية المتقدمة لرفع المستوى العلمي والكفاءة ، والزيادة في قبول عدد أكثر من الطلبة.

خامساً: جلب الاستاذة الاجانب رفيعي المستوى لكافة الكليات الطبية وفتح دورات التدريب والتأهيل بالاعتماد على المتخصصين لاساتذة واطباء الكليات الطبية في سبيل رفع المستوى والكفاءة العلمية للاساتذة والتعرف على أحدث التقدم العلمي والطبي في العالم.

سادساً: في سبيل مواجهة ومكافحة السرطان وخدمة المصابين به يتم فتح المستشفيات الخاصة بالسرطان في كافة مدن واقضية اقليم كردستان.

سابعاً: فتح مستشفيات زرع النخاع في مركز كل محافظات اقليم كردستان في وقت نجد أن هناك عدداً كبيراً من مرضى التلاسيميا ومرضى سرطان الدم وامراض مناعة الجسم الذين يحتاجون زرع النخاع لكنه يوجد مستشفى واحد فقط في السليمانية لزرع النخاع.

ثامناً: بناء مستشفيات طواريء كبيرة في كافة مراكز الاقضية.

تاسعاً: بموجب المقاييس العالمية وفي أكثر البلدان يجب أن يتوفر 5 أسرة لكل 1000 شخص في المستشفيات وأن اقليم كردستان يحتاج الى 30 ألف سرير، لكن في الوقت الحاضر تصل عدد أسرة كافة مستشفيات الاقليم الى نصف هذا العدد او أقل، وان برنامج وخطة كردستان 2033 هي أن تصل عدد المستشفيات والاسرة الى المقاييس العالمية.

سادسا": البيشمركة

استراتيجية بناء الجيش الوطني: قوات البيشمركة

في زمن العولمة يكون تشكيل وبناء جيش وطني أحد أهم الاركان الرئيسية لبناء وطن معاصر ومؤسستي ، والى جانب هذا نجد أن العراقيل الرئيسية أمام المشروع السياسي وبناء أسس ومباديء الديمقراطية في إقليم كردستان وجود قوة عسكرية غير منظمة ، والتي وفي كل مرة عندما تدعو الحاجة فأن الديمقرطي الكردستاني والاتحاد الوطني كانوا يستخدمون قوات البيشمركة في صراعاتهم وضد المواطنين الغير الراضين عن أداء الحزبين والمختلف عن توجهاتهم.

بعد ظهور داعش في 10 حزيران لسنة 2014 وهجماته على حدود اقليم كردستان في بداية شهر آب لنفس السنة واندحار قوات البيشمركة في أغلب جبهات القتال أمام داعش كان دليلا" فعالا " على عدم وجود جيش وطني مدرب ومجهز لميادين القتال.

ولحد هذه الساعة لم تتمكن أية قوة سياسية في إقليم كردستان وضع مشروع استراتيجي لبناء جيش وطني وتحدد المراحل والخطوط لذلك، والان واحدى الواجبات الاستراتيجية لحراك الجيل الجديد كقوة سياسية فعالة في العملية السياسية في الاقليم والعراق تتضمن على بناء جيش دفاعي وطني لأقليم كردستان.

لكن ولتنفيذ المشروع وبأخذ الاعتبار لمصير العملية السياسية ، يجب ان يمر استراتيجية بناء الجيش الوطني بعدة مراحل حتى يتمكن ان يخطوا عدة خطوات فرعية استراتيجية لكل مرحلة .

البيشمركة والجيش الوطني:

أن هوية ومعنى كلمة الجيش مصطلح مختلف عن الفترات التي قبلها والتي تتكون الترتيب العسكري الدائم في نطاق البلد. ومرت تعرف بانها متكونة من مجموعة من الاشخاص يعملون في إطار تنظيم مسلح يسمى الجيش.

الجيش يتكون من مجموعة من الجنود المنظمين تحت اسم وصفة الجيش في إطار تنظيم محكم وتنظيم بهدف استراتيجي وطني يسمى الجيش الوطني.

الجيش الوطني عبارة قوة مسلحة منظمة يحمون ارضا" بكل اتجاهاته وحدوده وان المواطنين في إطار هذا الارض يعيشون وينشأون علاقات تاريخية مشتركة وان الجيش يحمي العلاقات السياسية والاجتماعية والدينية بين افراد هذا الوطن.

ان الاستراتيجية الرئيسية والجزرية للجيش الوطني هو الدفاع عن حياة وكرامة المواطنين ويحافظ عليهم من التهديدات المحلية والخارجية وايضا" ان من واجبات الجيش الوطني الدفاع عن العمق الاستراتيجي للوطن وحماية جميع المكونات القومية والدينية وكافة شرائحه.

ان الجيش الوطني هو المحرك الرئيس لتأمين الحرية وتثبيت اركان الديمقراطية. لذا نصل الى حقيقة بأن الجيش الوطني يمكنه توفير العيش المرفه للبلد والمواطنين، وبعكسه يمكنه القضاء عليه عندما يقوم بتحريف وبغـياب الجيش الوطني.

أحدى خصوصيات الاخرى للاستراتيجية الجيش الوطني هو حماية مكاسب الشعب والوطن وبدون تفرقة في حالة الحرب والسلام لان كثيرا" من الاحيان وبسبب عدم وجود جيش وطني يحول المكاسب لمكاسب شخصية وعائلية وحزبية لكن بوجود

الجيش الوطني يتم وضع القواعد لتطبيق قوانين العسكرية حتى يمنع تحريف المكاسب لصالح كروب او اشخاص.

المحاولات السابقة لبناء جيش وطني في إقليم كردستان:

في ربع القرن السابق كانت هناك محاولات في اتجاه أن تجعل من قوة من البيشمركة كجيش نظامي لكن قسما" من هذه المحاولات كانت حديثا" وكلاما" فقط وليس كمشروع استراتيجي وطني لجعل قوة من البيشمركة جيشا" وطنيا".

المحاولة الاولى: بعد تأسيس اول كابينة لحكومة إقليم كردستان سنة 1992 وتشكيل وزارة البيشمركة في إطار الكابينة بهدف تأسيس جيش من البيشمركة وبمشاركة كل الاحزاب وخاصة الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني كان هدفهم جعل قوة من البيشمركة جيشا" وطنيا" لحماية حدود إقليم كردستان، لكن هذه المحاولة لم تفلح، وان عدم التوحيد هذه سبب في جعل البيشمركة قسمين ومن نتائجها نشوب الحروب الداخلية من سنة 1994 الى سنة 1997.

المحاولة الثانية: عند الدورة الخامسة لحكومة الاقليم سنة 2005 جرت محاولات من قبل الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني لتوحيد قوات البيشمركة لتشكيل جيش وطني . لكن كل محاولاتهم خلال الاربع سنوات كانت مجرد كلام ، ولم يلمس اية خطوة واقعية وايضا في سنة 2009 الى 2013 جرى اكثر الاحاديث والنقاشات حول سبب عدم تحول قوات البيشمركة الى جيش وطني، ولان حزب التغيير وخلال هذه السنوات الاربعة وكونه حزبا" معارضا" كان اكثر توجهاته حول هذه المسألة.

المحاولة الثالثة: في الدورة الثامنة لحكومة اقليم كردستان والتي كانت اوسع واشتركت فيها كافة الاحزاب والاطراف، جرت محاولات عديدة سنة 2015 لوضع خارطة طريق لتوحيد قوات البيشمركة لكن المحاولات عرقلت لتمهيد الطريق لوضع خارطة الطريق، وكان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني حجر عثرة امام المشروع، وبعد أحداث 16 من اكتوبر سنة 2017 نجد بأن الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني دفعوا خارطة الطريق لاستراتيجية توحيد قوات البيشمركة نحو نفق مظلم.

بعد أن اصبحت عملية الاستفتاء السبب الاكبر للاحاق اكثر الاضرار بقوات البيشمركة وبعد هذا الانفجار فإن القوى الدولية وخاصة الامريكيين وقوات الناتو والبرلمان البريطاني وبصورة مباشرة وغير مباشرة طلبوا هذا الشيء وأبدوا مساعدتهم لتوحيد قوات البيشمركة لتصبح قوة وجيشا" وطنيا" لكن الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني كانوا حجر عثرة لانه وفي سبيل بقائهم ومصالحهم وعوائلهم وليس لمصلحة كردستان يضطهدون البيشمركة وجعلهم اندادا" واعداء" لبعض حتى بات البيشمركة الحزبية تهديدا" للمكتسبات في وقت نرى بأن فلسفة انشاء قوات البيشمركة هي لحماية المواطنين وارااضي اقليم كردستان.

المراحل الاستراتيجية لبناء الجيش الوطني

من اجل تنفيذ مشروع استراتيجي وطني يتم الاعتماد على عدة مراحل زمنية محددة حتى يتم تنفيذ جزء من الاستراتيجية في كل مرحلة لتوحيد قوة البيشمركة الكردستانية لتصبح قوة وطنية مدافعة عن حدود اقليم كردستان.

لتوحيد قوات البيشمركة كتنفيذ للمرحلة الاستراتيجية يحتاج الى ثلاثة مراحل زمنية استراتيجية محددة حتى يتمكن في كل مرحلة التخطيط بمجموعة من الخطوات الاستراتيجية في اطار الاستراتيجية وسوف نشير هنا الى ثلاثة مراحل استراتيجية:

استراتيجية المرحلة الاولى:

تنفيذ الخطوات الاستراتيجية لهذه المرحلة متكون من مجموعة خطوات الضغط السياسي على المستوى الداخلي والعراقي والدولي وهذه المرحلة تعتبر من مقدمات البدء بالاستراتيجية وفترة تنفيذ المرحلة تتكون من سنة واحدة وتتألف من الخطوات أدناه:

أولاً: تخصيص ميزانية من قبل الحكومة والمصادقة عليها من قبل البرلمان لكافة صرفيات مشروع توحيد قوات البيشمركة بموجب الخطوات والتي تتطلب المصروفات من وجهة النظر المالية.

ثانياً: تدوين كافة قوائم اسماء وزارة البيشمركة من قبل لجنة فنية متخصصة عسكرية، مالية، اقتصادية، محاسبية، لمعرفة كم من المتقاعدين موجودين ضمن هذا العدد واعداد الضباط، واعداد حملة الشهادات للعلوم العسكرية والكليات الاخرى وكم اعداد الاشخاص التي قاربت اعمارهم من سن التقاعد، وكم عدد الشباب.

ثالثاً: تحديد وتعيين عدد من المستشارين العسكريين الاجانب والمحليين الذين لديهم خبرة في توحيد القوة العسكرية لبناء وصنع جيش وطني وعمل البحوث والتحقيق الدقيق لهذا المشروع.

رابعاً: توحيد قوائم رواتب كافة وزارة البيشمرکه وقوات 70 و 80 للبيشمركة والاشراف على كافة مصروفات وحدات 70 و 80 من قبل وزارة البيشمرکه.

خامساً: اصدار قرار حول اعادة كافة التجهيزات اللوجستية لقوات 70 و 80 وخلال 6 الى 9 اشهر وتكليف مديرية آليات وزارة البيشمرکه بتجميع الاجهزة اللوجستية واسلحة وزارة البيشمرکه في موقع واحد وبقائمة موحدة.

سادساً: تعيين وتحديد لجنة تنفيذ استراتيجية توحيد قوات البيشمرکه وقوات وحدات 70 و 80 للبيشمركة لتنفيذ استراتيجية المرحلة الثانية والتي تتكون من اربع سنوات.

سابعاً: اعادة النظر في اعمال مقر وزارة البيشمرکه ومديرياتها من الناحية الادارية وتحديد الجوانب السلبية والايجابية عن طريق التقارير والى المرحلة الثانية واعادة النظر في هيكله وزارة البيشمرکه وتفعيل مديرية تجنيد العسكري لتناسب مع البلدان المتقدمة.

استراتيجية المرحلة الثانية:

هذه المرحلة الاستراتيجية التي تكون مدتها اربع سنوات تجد نفسها في مجموعة من الخطوات والاليات المختلفة وكل خطوة تحتاج الى وقت محدد لتنفيذها لانه يجب ان يكون لكل خطوة استراتيجية خلال اربع سنوات مجموعة فنية متخصصة وموثوقة وتشرف على كل خطوة .

في هذه المرحلة توجد مجموعة من الخطوات الاستراتيجية الادارية والسياسية لكي يتحول النظام الدفاعي لأقليم كردستان الى نظام وطني خلال اربع سنوات ولهذا الغرض يجب ان ان تؤسس هذه الخطوات في هيكل وزارة البيشمركة،

هذه المرحلة الاستراتيجية تتكون من ستة خطوات رئيسية.

الخطوة الاولى:

في هذه الخطوة نستعرض آلية تنظيم هيكل المديرية العامة والمستشارين والاقسام المهمة في الوزارات وأن آلية تطبيق هذه الخطوة تتم على يد أناس متخصصون وذوي خبرة في مجال العلوم العسكرية لأجل خلق جيش وطني من قمة الهرم وزارة البيشمركة ويجب تطبيق هذه الخطوات المتكونه من أدناه:

أولاً:" آلية تنظيم هيكل وزارة البشمركة والمديرية العامة وتعيين اناس متخصصون ومتفوقون والمجردون من الانتماء الحزبي.

ثانياً:" تغيير المستشارين العسكريين من تشكيلة الوزارة لأشخاص ذوي خبرة في العلوم العسكرية ولديه تجربة ودرايه عسكرية.

ثالثاً:" تغيير تشكيلة الاقسام ونقل وتعيين ضباط ذوي خبرة لهذه الاقسام.

مخطط رقم (1) ل آلية تنظيم هيكل وزارة البيشمرکه

آلية تنظيم هيكل المديریات والمستشارين في أقسام الوزارة

تغيير قسم من المدراء

تغيير مستشاري وزارة البيشمرکه

تغيير قسم من المدراء العامین

تعيين ونقل الضباط ذوي الخبرة
للأقسام

التغيير بأشخاص ذوي خبرة في العلوم
العسكرية ولديه تجارب عسكريه

التغيير للأشخاص تکنوقراط وذوي
كفاءة العلوم والادارة العسكرية

الخطوة الثانية:

المخطط رقم (2) استراتيجية تقليل وفرز قوات البيشمرکه

استراتيجية التقليل والفرز لقوات وزارة البيشمرکه

جمع قوائم كل متنسبي الوزارة والويتها وفرزهم بموجب الرتبة العسكريه
والتحصیل الدراسي والعمر العسكري
المناسب

لجنة العلوم العسكريه

اللجنة القانونية

اللجنة الصحية

سالب

موجب

سالب

موجب

سالب

موجب

النتائج السالبة

النتائج الموجبة

في هذه الخطوة فقط قوات وزارة البيشمرکه يضعون في برنامج العمل المقصود بالنتيجة السالبة بأنه غير مناسب للخدمة العسكرية .

الخطوة الثالثة:

في هذه الخطوة تضع آلية قوات 70 و 80 في مرحلة التنفيذ وبالشكل أدناه:

في هذه الخطوة تضع آلية قوات 70 و 80 في مرحلة التنفيذ وكافة الخطوات تكون بموجب المخطط (3) وكمرحلة استراتيجيه.

المخطط (3) استراتيجية آلية تنظيم قوات 70 و 80 للبيشمركة :

آلية استراتيجية تنظيم قوات 70 و 80 للبيشمركة

جمعهم في قوة واحدة وفرزهم حسب الرتب العسكرية والتحصيل الدراسي وأجراء الكشف الصحي العسكري

قانون وشروط القوانين العسكرية	التجنيد العسكري يتطلب توافر الشروط العلوم العسكريه فيه	الفحص الصحي العسكري ومعرفة مدة الخدمة العسكرية
-------------------------------	--	--

سلبى	ايجابى	سلبى	ايجابى	سلبى	ايجابى
------	--------	------	--------	------	--------

النتائج السلبية	النتائج الايجابية
-----------------	-------------------

الخطوة الرابعة:

في هذه الخطوة تتم إعادة تشكيل الوية وزارة البيشمرکه بحيث تكون بعيدة عن الولاء الحزبي والاجتماعي والعائلي وعدم فسح المجال لتعيين القادة بموجب المحاصصة الحزبية، وتنفذ هذه الخطوه من قبل لجنة متخصصة من خبراء ومستشاري العلوم العسكرية.

بموجب الهيكل رقم (4) فإنه ومن النتائج الايجابية لقوات وزارة البيشمرکه يتم تشكيل جيش وطني وكل الخطوات تتم بموجب المخطط الوارد ادناه.

مخطط رقم (4) للنتائج الموجبة لقوات البيشمركة

النتائج السالبة للبيشمركة وضباط وزارة البيشمركة

أعادة ترتيب هيكل الالوية والافواج من قبل وزارة البيشمركة	أعادة تشكيل الالوية حسب أعداد البيشمركة والبوزيتف
--	---

وضع آلية دورات التدريب وتربية قوات البيشمركة وتوزيعهم على معسكرات التدريب في إقليم كردستان

مركز تدريب دهوك	مركز تدريب سوران	مركز تدريب السليمانيه	مركز تدريب أربيل
-----------------	------------------	-----------------------	------------------

الخطوة الخامسة:

في الخطوة الخامسة التي تقوم على وضع قوات 70 و 80 للبيشمركة في إطار قوة وطنيه وهذه الخطوة موضحة بالهيكل (5) ادناه:

في هذه الخطوة تتوزع الالوية والافواج حسب اعداد البيشمركة المتواجدين فيها، وبعدها تبدأ عملية التدريب والتعبئة بموجب التربية العسكرية، وبعدها يتم توزيعهم مراكز تدريب المحافظات والاقضية في إقليم كردستان العراق.

هيكـل رقم (5) النتائج الايجابية لقوات 70 و 80 للبيشمركة.

النتائج الايجابية لقوات 70 و 80

اعادة هيكلـة الالوية والافواج من قبل وزارة البيشمركة

تشكيل الالوية بموجب اعداد البيشمركة والضباط

من النتائج الموجبة

وضع آلية التدريب والتعبئة والتدريب لقوات البيشمركة وتوزيع القوات على مقرات التدريب في الاقليم

تدريب	مركز	تدريب	مركز	تدريب	مركز	تدريب	مركز
	دهوك		حلبجه		السليمانيه		اربيل

الخطوة السادسة:

القصء في النتائج السالبة هو اليبشمركة الذي لم ينجح في الاختبارات، ويتم توزيعهم على الوزارات بموجب الشهادات وفراغ الوزارات وهيئات حكومة اقليم كردستان.

على أن يتم نقل العدد الاكبر من القوات الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهناك يجد لهم مشاريع حتى يتم انتعاش السوق وهذا يجب ان يتم ايجاد مكان لهم ضمن اطار المشروع الاستراتيجي للتنمية والتخطيط الاقتصادي.

لتوزيع القوات على القطاع الخاص ولتنشيط وتنمية القطاع الخاص يتطلب اصدار قرار استراتيجي من قبل مجلس الوزراء وبرلمان كردستان.

النتائج السالبة لليبشمرکه من قوات 70 و 80.

النتائج السالبة لليبشمرکه من قوات 70 و 80

توزيع القوات على القطاع العام، قطاع الخاص، التقاعد

التوزيع على القطاع الحكومي	الاحالة الى التقاعد	التوزيع على القطاع الخاص
-------------------------------	---------------------------	--------------------------------

استراتيجية المرحلة الثالثة:

استراتيجية التطوير بهذه المرحلة الاستراتيجية الوطنية في تشكيل العسكرية، عنصر القوة، وبقاء عنصر الجيوبولوتيكي لأقليم كردستان، تبلغ مدة تنفيذ هذه الاستراتيجية 15 عاما" لجعل قوات البيشمركة قوة وطنية متطورة وتظهر فيها تأثير المرحلتين السابقتين بوضوح وتتمكن من الدفاع عن العمق الاستراتيجي لأقليم كردستان، لتنفيذ هذه الاستراتيجية هناك عدة من الخطوات المهمة يجب تنفيذها والتي تتكون من أدناه:

توزيع قوات البيشمركة حسب المناطق الجغرافية للأقليم

محافظه حلبجه	محافظه دهوك	محافظه السليمانية	محافظه أربيل	حماية الحدود	قوة البيئه
--------------	-------------	-------------------	--------------	--------------	------------

حدود ايران

المصادر المائيه

حدود تركيا

الغابات

حدود العراق

المخلوقات

حدود سوريا

الخطوة الثانية:

تطوير آلية الفكر العسكري مرتبطة بأستراتيجية التربية الوطنية لقوات بيشمركة كردستان، وهذا مايجد نفسه من خلال فتح الدورات السنوية والشهرية للضباط والبشمرکه لكافة المستويات وايضا هذه الخطوة تشمل على تطوير الجانب التربوي للبشمرکه من وجهة النظر العلمية والتي تكمن في النقاط الواردة ادناه:

التطوير بالعلوم العسكرية

التطوير في علوم التدريب والرياضة

التطوير السايكولوجي العسكري

التطوير بتعريف المجتمع للفكر العسكري

التطوير بالفكر العسكري

التطوير عن كيفية استعمال الجانب اللوجستي العسكري

التطوير للمنهج العسكري في جانب التكنولوجيا العسكرية

هذا الهيكل يعتبر خارطة الطريق لأستراتيجية 15 عاما" القادمة لتوحيد قوات البيشمركة وأنشاء جيش وطني.

آلية التطوير بالفكر التربوي العسكري

فتح دورات التربية والتدريب العسكري

المهنة	تطوير	تطوير	التطوير	التطوير		
والدراسة	الجانب اللوجستي	التربية العسكرية	الاجتماعي العسكري	السايكولوجي العسكري	التدريبات المختلفة	العلوم العسكرية

الخطوة الثالثة:

في هذه الخطوة ينصب الاهتمام بوضع خارطة طريق لتأمين حياة سعيدة و لرفاهية قوات البيشمرکه في المستوى المادي والمعنوي بشرط ان لاتخرج من استراتيجية تكوين الجيش الوطني.

في المرحلة الاستراتيجية البعيدة المدى تسلط الضوء على تأمين حياة ومعيشة البيشمرکه بكل اوجهها وخاصة تأمين الراتب المناسب والمستحق والدعم المادي لكل قوات البيشمرکه ، في هذا الاطار يتم العمل توفير الرعاية لقوات البيشمرکه والاهتمام بتوحيد الزي والاحتياجات اليومية للبيشمرکه، تأمين أحسن انواع المأكولات والمشروبات في أوقات دوام قوات البيشمرکه وفي أي موقع جغرافي.

وفي هذه الخطوة يتم دعم قوات البيشمرکه وذلك بمنحه سلف الزواج وسلف العقار وبأقساط طويلة المدى.

هيكـل رقم (9) استراتيجيـة الـاهتمام بحياة ومعيـشة قـوات البيشمركة

الاهتمام بحياة ومعيـشة قـوات البيشمركة

توفير الطعام	التجهيزات العسكرية	الرعاية الصحية	الدعم المالي	الراتب المناسب
-----------------	-----------------------	-------------------	-----------------	-------------------

سلفة الزواج

سلفة العقار

الخطوة الرابعة:

في هذه الخطوة التي تنفذ خلال 15 عاما" تعتمد على الاهتمام بالقاعدة الجغرافية و العسكرية ، وكل من القاعدة الجغرافية والعسكرية يكونون الداعم الكبير لحماية الامن الوطني في جنوب كردستان.

الاهتمام وتطور البنية الجغرافية العسكرية تشمل على تدريب قوات البيشمركة على كافة أنواع الحروب من وجهة النظر الجغرافيا البشرية والطبيعية، من حرب المناطق الجبلية ، الحرب البرية. حرب الغابات وأنواع أخرى من الحروب التي تشكل قسما" من الجغرافية العسكرية. في هذه الخطوة يقوم بتصنيف القوات للحرب الخاصة وبالجغرافيا المحددة، ويتم تدريبهم لكل جهات الحرب بهدف الدفاع والهجوم على العدو وقت الحرب. التطور بهذه الخطوة يتطلب 10 سنوات تقريبا" حتى تصبح قوات البيشمركة بموجب التصنيف قوة مدربة في تخصص حروب الجو، حروب برية، وحروب المياه، في هذه الخطوة يتم توزيع قوات البيشمركة بموجب هذا المخطط وعلى صنوف القتال. انظر مخطط رقم (10)

التطوير على أنواع الحروب في ميدان القتال

الحرب الجوية

الحرب في المناطق المائية

الحرب البرية

حرب البحار

الحرب البرية

حرب الأنهار

حرب المناطق الجبلية

حرب السهوب

حرب الغابات

في هذه الخطوة يتم التوزيع القوات حسب القابلية والكفاءة على كل نوع من انواع الحروب، ويتم توزيع قوات البيشمركة على الصنوف الثلاثة من القوة القتالية والمتمكنة من القوات البرية والقوات المائية والقوات الجوية.

الخطوة الخامسة:

التطوير بالنظام اللوجستي العسكري أحدى الاركان الرئيسية لقوات الجيش من الناحية الدفاعية والتاحية الهجومية أيضا، وهذا يجعل من الجيش جيشا" كامل التسليح والتجهيز، في هذه الخطوة الاستراتيجية يجب أن تتحول قوات البيشمركة الى جيش مسلح من الاسلحة الخفيفة والثقيلة وتأمين المتطلبات اللوجستية لنقل الاسلحة الثقيلة والخفيفة.

يجب وخلال 15 عاما" توفير كل الاحتياجات اللوجستية للبيشمركة عن طريق شراء الاسلحة المتطورة واستلام حصتها من الاسلحة من وزارة الدفاع الفيدرالية.

أن تأمين وتوفير المواد اللوجستية العسكرية للبيشمركة في هذه الخطوة الاستراتيجية تجد نفسها في شراء الاسلحة الثقيلة والخفيفة وأجهزة النقل العسكرية والاجهزة والمواد الخدمية العسكرية.

أنظر للمخطط رقم (11)

التطوير والاهتمام بالناحية اللوجستية العسكرية لقوات

البيشمركة

توفير المواد				الاجهزة اللوجستية
الخدمية العسكرية	الاسلحة	توفير الثقيلة	الاسلحة الخفيفة	النقل العسكري

الخطوة السادسة:

في عصر العولمة تعتبر استراتيجية الاهتمام وتطوير التكنولوجيا العسكرية أحد الأركان القوية للقوة العسكرية، ولا يمكن لأي نظام تطور بدون التكنولوجيا العلمية التطور في العصر الحديث وينطبق هذا الشيء على النظام الدفاعي العسكري. وتطوير التكنولوجيا العسكرية العنصر الوحيد لتقوية الجيش.

كل ما يتعلق بقوة بيشمركة كردستان وخلال المرحلة الاستراتيجية ل 15 عاما" يتم تسليط الضوء على الانتاج والانتاج التكنولوجي الحربي بصورة مباشرة وغير مباشرة، في هذه الخطوة الاستراتيجية تعتمد قوات البيشمركة على مجموعة من الخطوات الاستراتيجية للتكنولوجيا العسكرية والتي تتكون من الخطوات الواردة في المخطط رقم (12).

الاهتمام والتطوير بالتكنولوجيا العسكرية لقوات البيشمركة

استخدام الروبوت العسكري	استخدام التكنولوجيا العسكرية	استخدام كاميرات المراقبة	استخدام الطائرات المسيرة	استخدام التكنولوجيا العسكرية
-------------------------------	------------------------------------	--------------------------------	--------------------------------	------------------------------------

سابعاً: قطاع البيئة

في برامج وخطة كردستان 2033 للبيئة برنامج وتخطيط خاص بها حسب الوقت والمراحل المختلفة بحيث تحدث تغييرات كبيرة في بيئة اقليم كردستان، وبسبب عدم الاهتمام بالبيئة في 40 سنة المنصرمة ، وماعانت المنطقة من العديد من الحروب والمآسي لذا فأن البيئة في اقليم كردستان الحقت بها الضرر الكبير مما انعكس هذا بالضرر على صحة المواطنين.

أهمل بيئة كردستان خلال 40 سنة الماضية وازلة اضرار الحروب والقرارات الغير الصحيحة تحتاج الى وقت كثير لاصلاحها، لذا فأن خطط كردستان 2033 تبدأ من سنة واحدة الى 15 سنة.

خطة السنة الواحدة :

أولاً: نشر التوعية البيئية الضرورية في وسائل الاعلام ومراكز التعليم لكل فئات ومكونات المجتمع.

ثانياً: اصدار قرار خاص بمعاقبة الاشخاص او الجهات الذين يلحقون الاضرار بالبيئة.

ثالثاً: منع والاستيلاء الفوري على السيارات التي لا تتوفر فيها شروط البيئة.

رابعاً: تغيير وتنظيم اسس وقانون وكود المواد التي تستعمل في الابنية.

خامسا": منع قطع الاشجار ومعاقبة الاشخاص الذين يقطعون الاشجار ويلحقون الاضرار بالنسب الخضراء.

سادسا": دعم المجاميع ومنظمات حماية البيئة بهدف النشر الزائد للوعي البيئي والنشاط البيئي.

سابعا": منع التسييج بمادة الرصاص (رابع اسيلات الرصاص) مع البنزين والذي يشكل الان مخاوف كبيرة على حياة المواطنين في اقليم كردستان والمخاوف الكبيرة على صحتهم وانتشار العديد من الامراض المخيفة.

خطة 4 سنوات:

أولاً": زيادة برامج حماية البيئة لكافة مراكز التعليم حتى تصل للجامعات.

ثانياً": تنفيذ مشروع ريساكيلين (اعادة التدوير) واسلوب جمع النفايات في كافة مدن وقصبات اقليم كردستان.

ثالثاً": الاهتمام بخطوط النقل و المواصلات في سبيل جعل المواطنين لا يستعملون سياراتهم كثيرا".

رابعاً": فحص وتنقية مياه الشرب بموجب المواصفات المطلوبة ويجعل منه بشكل يستعمل مياه الاسالة للشرب بدلا" من المياه التجارية المعبأة في علب بلاستيكية ويكون كافة فحوصاته ونتائجها بموجب مواصفات منظمة (دبل يو. اج. او)

خامسا": منع استعمال الغابات والجبال كمصدر للمحروقات والطاقة.

خطة 15 سنة:

أولاً": تغيير كافة سيارات خطوط النقل العامة من سيارات البنزين والكازوايل الى سيارات كهربائية.

ثانياً": تشجيع استيراد السيارات الكهربائية (صديقة البيئة) بدلا من سيارات الكاز والبنزين وتقليل الكمارك والرسوم على سيارات صديقة البيئة.

ثالثاً": بناء المناطق الصناعية بعيدة عن المناطق السكنية وخارج المدن وابعاد المصانع القريبة من الاحياء السكنية الى خارج المدن.

رابعاً": رفع النسبة الخضراء في اقليم كردستان الى نسبة 20% والتي حاليا" دون المواصفات العالمية .

خامسا": تنفيذ خطة الحزان الاخضر لاطراف المدن والبلدات.

سادسا": تنفيذ مشروع الغابات الكبيرة في كافة مدن اقليم كردستان.

سابعاً": تغيير انتاج الطاقة باستعمال المحروقات الى الطاقة النظيفة وصديقة البيئة والاستفادة من الطاقة الشمسية والرياح.

ثامناً": حل مشكلة المجاري لكافة المدن والبلدات واكمال مشروع مجاري المناطق الغير المنجزة ووضع محطات التصفية والتنظيم والاستفادة من مياه المجاري ومنع اختلاطها مع مصادر مياه الشرب.

تاسعاً": بسبب رداثة خطوط النقل العامة وعدم وجود الخطوط الحديدية في وقت نجد ان أغلب المواطنين هم اصحاب سياراتهم بشكل في (3070000) من المواطنين فوق سن 18 سنة توجد (1700000) سيارة في اقليم كردستان اي بمعدل 55% من مواطني الاقليم يمتلكون سياراتهم الخاصة وكلها تعمل بالكاز والبنزين ويلحقون ضرراً كبيراً ببيئة اقليم كردستان ، لذا وبتنظيم وتأهيل خطوط النقل العامة والخطوط الحديدية تقل استعمال اعداد السيارات من قبل المواطنين.

ثامنا": كركوك وعلاقة الاقليم مع بغداد

علاقة الاقليم مع بغداد:

أولاً": حراك الجيل الجديد لديها قناعة بأن العراق و اقليم كردستان بحاجة للبعض وتعمل من اجل ذلك وانهما مكملات للبعض معا" يؤسسون اقليم كردستانيا" قويا" وعراق قوي يكملون البعض ويمنعون تدخلات الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للاقليم والعراق، حاليا" هو عصر الاتحاد والعمل معا" من اجل ذلك كدول الاتحاد الاوروبي كيف كونوا اتحادا" قويا" وخاصة من وجهة النظر الاقتصادية وبنفس الشكل بقاء الاقليم وبغداد معا" يدفع باقتصاد العراق والاقليم الى الامام ويجعله قويا" ، وخاصة لاقليم كردستان وبموجب خطة كردستان 2033 يربط اقليم كردستان عن الطريق الحديدي مع بغداد والموصل والبصرة وهذا يسبب في تسهيل كبير لنقل منتجات اقليم كردستان الى محافظات العراق.

ثانياً": كون بقاء اقليم كردستان والعراق معا" يجب ان يكون على اساس تطبيق الدستور العراقي كقاعدة للشراكة في ادارة الوطن وثرواته وممتلكاته، التزام اقليم كردستان بالدستور العراقي والذي صوت له مواطنوا الاقليم ب (نعم) يلزم الحكومة العراقية بهذا الدستور على ان تكون حقوق مواطني اقليم كردستان محفوظة فيه وان الدستور لايسمح بأية تغييرات في المواد الدستورية اذا لم تصوت مواطني اقليم كردستان ب (نعم) لاي تغيير من مواده.

ثالثاً": مع بدايات تأسيس الدولة العراقية في بدايات القرن العشرين اصبحت المشكلة السياسية للاكراد احدى المشاكل التي لم تحل ونتجت عنها الكثير من الصراع السياسي والعسكري بين الحكومات العراقية والاحزاب الكردية . ان الحكومة العراقية وبعد سقوط نظام صدام حسين اصبحت احدى حكومات العصر التي حصلت فيها الشعب الكردي على اكثر حقوقه من الناحية السياسية والاقتصادية وحتى لأول مرة في تاريخ العراق يتولى كردي منصب رئيس الجمهورية ، في الفترات السابقة

للحكومات العراقية كان الاكرد يواجهون الابداء الجماعية وكان المواطن الكردي يعتقل بسبب انتمائه السياسي والقومي ويواجه التعذيب والاعدام وكانت الاحزاب السياسية الكردية يطالبون بالحكم الذاتي اي بمعنى التعايش المشترك مع العراق وفي اطار عراق متحد، لكن بعد سنة 2003 اصبح العصر مختلفا " جدا" لايعتقل اي مواطن كردي على اساس الانتماء السياسي والقومي من قبل الحكومة العراقية ومنحت اكثر الحقوق السياسية والاقتصادية للمواطن الكردي واصبحت الاحزاب الكردية يطالبون بالانفصال والاستقلال ، لذا فان المطالبة بالاستقلال في الوقت الحاضر ذريعة لاختفاء الفساد وفشل ادارة الحكم والسلطة الكردية خلال 27 عاما الماضية ، والمطلوب للوقت الحاضر هو اقليم كردستاني قوي وحكومة عراقية قوية ليتمكنوا معا" من صنع دولة قوية ويتطور فيها اقتصادها وتأمين الحياة الرفهة والرغيدة لمواطني الاقليم والعراق.

رابعا": بدون العراق لايمكن في الوقت الحاضر انشاء اقليم كردستاني قوي ونفس الشيء لايمكن للعراق ان تصبح دولة قوية اذا لم يكن معها اقليم كردستان لذا فان الاقليم وبغداد يحتاجون للبعض لتأسيس دولة قوية وان تكون قوة ووحدة العراق والاقليم على اساس الشراكة الحقيقية ودستور يسهل ويمهد الطريق لتأسيس دولة قوية تعمل من اجل توفير الحياة الحرة والسعيدة للمواطنين ، هذه الشراكة الحقيقية تكون مدعومة من قبل الامم المتحدة والمجتمع الدولي والدول العظمى، وهؤلاء يعتبرون هذه الشراكة حل للخلافات بين الاقليم وبغداد شراكة حقيقة تكون مانعة لتدخلات دول الجوار في الشؤون الداخلية للاقليم وبغداد والعلاقات بين الطرفين.

خامسا": ان الحروب والمشاكل بين حكومات بغداد والاحزاب السياسية في القرن السابق وكل الماسي التي واجهتها اقليم كردستان لن تكون حجر عثرة من اجل العمل بين الاقليم وبغداد وبناء دولة قوية تؤمن فيها الحياة المرفهة للمواطنين، فالتاريخ له امثال واحداث عدة بهذا الخصوص ، ففي الحرب العالمية الثانية احتل المانيا اكثر البلدان الاوروبية وسببت في قتل الملايين من الناس جرح وتشريد مئات الملايين والحاق اضرار لا يحصى ولا يعد بالدول الاوروبية وبنيتها التحتية، لكن ومع اسقاط نظامها نجد الان بان بان المانيا احدى الدول الرئيسة والقوية في الاتحاد

الاوروبي ويشكلون مع الدول الاوروبية الاخرى اتحادا "قويا"، ونفس الشيء حصل للولايات المتحدة الامريكية في السابق من سنوات طويلة من الحروب بين ولايات الشمال والجنوب الامريكي لكن الطرفين تعاقدا وأسسوا دولة موحدة وكما نجدها الان تقود العالم وتعتبر اقوى دول العالم من الناحية الاقتصادية والعسكرية.

سادسا: اتحاد الاقليم وبغداد من الوجهة الاقتصادية تصب بفائدة اقليم كردستان بالمقارنة مع بغداد لان قابلية استثمار النفط في اقليم كردستان اقل بكثير من المناطق الاخرى من العراق، في الوقت الحاضر تستخرج ثلاثة ملايين وخمسمائة الف برميل من النفط يوميا" وتخطط لرفع هذه الكمية الان، لكن اقليم كردستان تنتج 300 الف برميل يوميا" في الوقت الحاضر والتي تصل الى 8% من مجموع الانتاج النفط في العراق، في وقت وبموجب الدستور قد خصصت 17% من ميزانية العراق لاقليم كردستان، وحتى اذا اعطيت للاقليم اقل من هذه النسبة فإنه اكثر بكثير من الايرادات التي تحصل عليها الاقليم عن طريق بيع نفطه بنفسه. بعد سنة 2003 كانت العراق مستمرة على ارسال حصة الاقليم من الموازنة في وقت لم يكن الاقليم قد انتج النفط وان العراق كانت تبيع نفط مناطقها وترسل الاموال للاقليم كردستان، وكان من المفترض ان يفكر الاقليم بهذا الشيء وان النفط الموجود لديه ان يحتفظ به للاجيال القادمة لان العراق كانت مستمرة في ارسال حصة الاقليم من الموازنة ولم يكن يطالب باستخراج النفط ، لكن وبسبب كذبة الاستقلال الاقتصادي ومحاولة الحزبين الحاكمين (الديمقراطي الكردستاني والانحاد الوطني) للسيطرة على النفط وسرقة ثروات وممتلكات اقليم كردستان وتعريض المواطنين لازمة كبيرة وعملوا بعد ذلك عن طريق تحريك الشعور القومي وتنفيذ الاستفتاء تغطية فشلهم لكن هذا الحق بالضرر للاقليم كردستان ومواطنيه .

سابعا: وحدة الاقليم وبغداد والعمل معا" من الناحية العسكرية لها فائدة كبيرة للطرفين وخاصة اقليم كردستان وبموجب الدستور العراقي فإن حماية اجواء وحدود العراق وبظمنه اقليم كردستان تقع على عاتق القوات الفيدرالية لكن الان وبسبب الخلافات بين الطرفين فإن اجواء كردستان تنتهك يوميا" من قبل الطائرات التركية وتقصف القرى وتذهب ضحيتها المواطنين المدنيين والاقليم وبصورة مستمرة

امام التوغل العسكري للدول المجاورة ' لذا فأن العمل مع العراق يمكن سد الطريق امام الانتهاكات وعلنيا" تصبح قوات البيشمركة قسما" رئيسا" من مكونات وزارة الدفاع العراقية وبهذا تصبح قابليات قوات البيشمركة وتتحسن معيشة البيشمركة واحتياجاتها وتصبح قسما" من القوات الفيدرالية العراقية.

مشكلة كركوك:

مشاكل كركوك في الفترات السابقة والان:

أولاً: ان كافة الحلول المطروحة من قبل الاقليم وبغداد لمشكلة كركوك لاتوجد فيها اية حلول جذرية للمشكلة.

ثانياً: ان المادة 140 من الدستور العراقي لاتحل كافة مشاكل كركوك ولم تشر الى قسم من المشاكل.

ثالثاً: اداء الاحزاب السياسية الكردية والسلطة الكردية بعد سنة 2003 وبعدها وخاصة بعد سنة 2014 كانت سيئة ولم تعتمد على اي قرار استراتيجي والتفكير العقلاني للمستقبل.

رابعاً: الحلول والقرارات الفردية في كركوك لايمكن من حل مشكلة المحافظة واصرار اي طرف على قرار انفرادي مضيعة للوقت وتعمل على تعميق المشاكل.

خامسا": فرض الامر الواقع من اية جهة لاتخدم المحافظة ومواطنيه وتأزم وتعمق المشاكل اكثر.

سادسا": مشكلة محافظة كركوك ليست مشكلة داخلية وانما المشكلة لها مدى وطني واقليمي ودولي في وقت ان المشكلة مرتبطة بثلاثة نقاط رئيسية هي النفط ومستقبل المحافظة وكيفية ادارتها وكلها مرتبطة مع البعض.

سابعا": اقتراح الادارة المشتركة تحتاج الى توضيحات وتحاليل وبحوث عميقة وخاصة فيما تخص بمصير المحافظة وكيفية ادارتها وكيفية توزيع ثرواتها الطبيعية.

ثامنا": لكون مشكلة كركوك مشكلة وطنية لذا فان مسؤولي المحافظة وممثليهم لايمتلكون الصلاحية لحسم مشكلة المحافظة لذا ولأنجاح اي اقتراح وحلول للمحافظة يجب على الاقليم وحكومة المركز الاشتراك بجد ونشاط فيها.

الاقتراح والحلول لمشكلة كركوك:

اولا": هناك عدة مدن في العالم تسمى بالمدن المحتظنة بعمق () او المدن المغطاة بعمق () وكركوك والقدس يقعون في اطار هذه المدن وان مشكلة القدس اعماق واكثر تشعبا" من من مشكلة كركوك وكرمز لأهمية القدس فان مام جلال قد عرف كركوك بقدس كردستان.

في بحوثات المقارنة البروفيسور الامريكي سكوت بولينز يتطرق الى 7 مدن نو اقطناب في العالم وهي بروكسل وجوهانسبرك ، بلفاست، سرايفو، قدس،

بغداد، كركوك يقوم بولينز بتقسيم المدن السبعة على 3 مجموعات كالشكل التالي:

المجموعة الاولى: المدن المستقرة والتي تتكون من من بروكسل (بلجيكا) وجوهانسبرك (جنوب افريقيا) بالرغم من الكروب المختلفة والصراعات التاريخية فان بروكسل وجوهانسبرك مدن مستقرة في الوقت الحاضر.

المجموعة الثانية: المدن المهتزة والتي تتكون من بلفاست (ايرلندا الشمالية) و سرايفو (البوسنة) ومع ان السلطة المشتركة تلاحظ في المدينتين لكن هناك احتمال للعودة للحروب والصراعات العنيفة فيهما.

المجموعة الثالثة: المدن المعرضة للحرق وتتكون من القدس (فلسطين) كركوك وبغداد (العراق) ان هذه المدن لاتكمن مشكلتهم عن كيفية والمناصب العليا عند اي كروب تكون بل لاتزال هناك صراع حول ملكيتها وعلى سبيل المثال فان كل من اليهود والفلسطينيين يعتبرون انفسهم اصحاب القدس وكل من الكرد والتركمان والعرب يعتبرون انفسهم اصحاب مدينة كركوك . وكل من السنة والشيعة يعتبرون انفسهم اصحاب مدينة بغداد.

وللحصول على الاستقرار يجب دفع مدن الكروب الثالث (القدس وكركوك وبغداد) باتجاه الكروب او المجموعة الثانية للحصول على الاستقرار والمصالحة الحقيقية ومن المهم وبعد ذلك اىصال هذه المدن والمدن المقسمة الاخرى مثل بيروت (لبنان) ونيقوسيا (قبرص) و موستار (البوسنة) الى مصاف بروكسل وجوهانسبرك في الاستقرار والتطور.

المشكلة هي في هذه المدن المقسمة والمتقطعة كل واحد يعتبر نفسه على حق والمزايدات الدينية والقومية والاثنية والسياسية في مستوى عال جدا" واي شخص او جهة لسيت مستعدة التنازل للمقابل حتى لايعتبر خائنا" او جبانا" لهذا وبصورة عامة فأن حسم هذه المشاكل بالحروب اكثر من حلها عن طريق الحوار والمصالحة في المستوى الدولي نجد في اكثر الاحيان بأن الامم المتحدة ليست جدية او لاتمكن من لعب دور مناسب لحل المشاكل وخاصة عندما تكون هناك دولة قوية مانصرة لطرف من اطراف النزاع مثل دعم امريكا لليهود في مسألة القدس.

بأختصار ان القدس وكركوك لهما نقاط مشتركة في وقت ان مشكلة القدس لها جذور دينية ومشكلة كركوك لها جذور اثنية واقتصادية.

ثانياً: ان حراك الجيل الجديد تؤمن بالتعايش المشترك والسلام بين القوميات والذي يصبح محركاً رئيسياً للتطور الاقتصادي والعيش المرفه والابتعاد عن الحروب والنزاعات لذا فانها لديها اعتقاد بأن تجعل من كركوك عراقاً مصغراً وتمسح فيها كل الصور الغير المرغوبة من الصراع والنزاعات بين قوميات العراق. اذا لم تخلق السياسيون المشاكل في كركوك فأن مواطني كركوك وبكافة مكوناتها لا توجد لهم مشاكل مع البعض ولديهم تاريخ طويل من التعايش السلمي لذا فأن العمل من اجل تعميق روحية التعايش المشترك وقبول الاخر سوف تؤدي الى انتعاش مدينة كركوك وتخلصها من المأسي ولسنين عديدة خلقتها السياسيون لهم. وان تصبح القوات الامنية من مكونات المحافظة ومن اهالي المدينة وهم الذين يحافظون على أمن مدينتهم وحتى بتواجد القوات الفيدرالية فيها يجب ان يكونوا من مكونات المحافظة وينتعش اقتصاد المدينة وتعود الرفاهية لمواطني المدينة والذين وفي الوقت الحاضر في أسوأ اوضاعهم في وقت محافظتهم تعتبر اغنى محافظة من ناحية الثروات الطبيعية ولها القابلية على انتاج 30% من مجموع النفط المنتج في العراق ويمكن رفع هذه النسبة الى 50% .

ثالثاً: محاولة تأمين قوة حفظ السلام الدولية من قبل الامم المتحدة لمحافظة كركوك في سبيل حماية السلام والامن وتضمن حماية كافة مكونات مدينة كركوك ووجود قوة حفظ السلام للامم المتحدة تكون مانعا وعائقا امام ظهور الخلافات والحروب بين مكونات كركوك وتكون محافظة لكل مكونات المدينة.